(٣)

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف

مهند مصطفى

مدخل

يُتابع هذا الفصل مُستجدات العلاقات الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠١٥، ويستعرض أهم المؤّثرات والمحدّدات التي شـكّلت السياسة الخارجية لإسـرائيل وعلى رأسها، أولا: التحـول من رفض الصفقة الإيرانية الدوليـة إلى التكيّف معها واقتناص الفرص الناتجة عنها، ثانيا: استمرار عدم استقرار البيئة الإقليمية، وثالثا: تعزيز إسرائيل لفكرة «تحالفات الأطراف»، رابعا: اسـتمرار التوتر المحدود مـع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية مع الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية معهما. وأخيرا، تشكُل مرحلة جديدة في العلاقات الإسـرائيلية الروسية في أعقاب التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، وتعتبر هذه المرحلة وليدة غياب الاسـتقرار في البيئـة الإقليمية وتراجع الدور الأميركي إقليميا، مما سمح بدخول روسيا كقوة فاعلة ومُؤثرة في المنطقة، ومحاولة إسرائيل تحجيم الـدور الإيراني في المنطقة عموما، وفي سـورية خصوصا بعد توقيع الاتفاق النووي في فيينا، من خلال بناء تفاهمات جديدة مع روسـيا تعترف إسـرائيل من خلالها بالمصالح الروسية في المنطقة، وتحفظ الأخيرة المصالح الأمنية الإسرائيلية في المشهد السوري.

مرحلة جديدة في العلاقات الإسرائيلية الروسية في أعقاب التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية.

ويخلص الفصل إلى أن السياسة الخارجية الإسرائيلية تميّزت عام ٢٠١٥ بأمرين مُهميّن:

١. **تعثر الدبلوماسـية الإسـرائيلية** كما تجلى الأمر في فشـلها في الربط بين إرهاب

الحـركات المتطرفة والنضال الفلسـطيني، وإخفاقها في إيقاف سياسـة «وسـم» منتجات المستوطنات، وفشلها في إفشال الاتفاق النووي في فيينا.

٢. **دبلوماسـية دولية يمينية:** تنعكس التحولات الداخلية في بُنية ووجهة إسرائيل نحو اليمين الاستيطاني على بنية الدبلوماسية العامة الآخذة بالتحول إلى مؤسسة يمينية استيطانية بفعل تعيينات مدروسة يقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بصفته وزيرا للخارجية، في السلك الدبلوماسي وفي التوجيهات السياسية له.

أدى توقيع الاتفاق النووي في فيينا إلى توليد بوادر تحولات في البيئة الإقليمية، فقد أصبحت إيران مؤهلة كي تلعب دورا إستراتيجيا في المنطقة، كما أنه انعكس على السياسات الإسرائيلية في المنطقة والعالم.

١. السياسة الخارجية الإسرائيلية - المؤثرات والمحدّدات:

أدى توقيع الاتفاق النووي في فيينا إلى توليد بوادر تحولات في البيئة الإقليمية، فقد أصبحت إيران مؤهلة كي تلعب دورا إستراتيجيا في المنطقة، كما أنه انعكس على السياسات الإسرائيلية في المنطقة والعالم. كما أن غياب الموضوع الفلسطيني (نسبيا وربما مرحليا) عن الأجندة الإقليمية والدولية، أثر بدوره على الخطاب الإسرائيلي على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المُؤثرات والمحدّدات التي لعبت دورا في السياسات الخارجية الإسرائيلية في العام المنصرم.

انتقلت إسرائيل من مرحلة معارضة الاتفاق شكلا ومضمونا، إلى مرحلة التكيّف، ومن ضمن ذلك التأكيد على ضرورة التزام إيران بتنفيذ بنود الاتفاق.

١. الملف الإيراني :انتقلت إسرائيل من مرحلة معارضة الاتفاق شكلا ومضمونا، إلى مرحلة التكيّف، ومن ضمن ذلك التأكيد على ضرورة التزام إيران بتنفيذ بنود الاتفاق ومراقبة برنامجها النووي، إلى جانب محاولة الاستفادة من الاتفاق. فقد استطاعت إسرائيل في هذه المرحلة أن تؤجل الموضوع الفلسطيني عن أجندة الإدارة الأميركية. وأن تبدأ سلسلة من المباحثات مع الأخيرة لتوقيع اتفاق استراتيجي جديد يضمن التفوق الإسرائيلي عسكريا، علاوة على المساعدات الاقتصادية التي من المتوقع أن تزداد بعد توقيع الاتفاق النووي.

اتسمت الدبلوماسية الدولية الإسرائيلية بالتحول نحو دبلوماسية دولية يمينية.

٢. اتسمت الدبلوماسية الدولية الإسرائيلية بالتحول نحو دبلوماسية دولية يمينية: إن سلسلة من التعيينات والقرارات التي اتخذها نتنياهو، كوزير للخارجية، في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي تدل على سيطرة توجهات يمينية متطرفة على الدبلوماسية الإسرائيلية، فجاء تعيين داني دانون مُمثلا لإسرائيل في الأمم المتحدة، وهو معروف بمواقفه المعارضة لحل الدولتين وتوجهاته العنصرية والحاقدة على الشعب الفلسطيني. وتعيين دوري غولد، لمنصب مدير عام وزارة الخارجية، وهو معروف بمواقفه اليمينية المحافظة والمتدينة، وكان في السابق مستشارا لنتنياهو وله مجموعة من الكتب التي يتبنى فيها مواقف متطرفة من القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، كان آخرها كتاب عن القدس ينفي فيه حقوق الشعب الفلسطيني في القدس بأسلوب انتقائي

وســطحي جدا، إلا أن الكتــاب لقيّ رواجا في صفوف اليمــين المحافظ في الولايات المتحدة الأميركية.[1]

يضاف إلى ما ســبق تعيين تسيفي حوطوبيلي، نائبة وزير الخارجية وهي مستوطنة، ومعروفة بأنها أحد أقطاب الليكود المسيانيين. الذين يؤمنون بأرض إسرائيل الكبرى، ولا تخفي ذلك حتى في عملها الدبلوماســي، حيث دعت الدبلوماســية الإســرائيلية للاتكاء على الأمور الدينية والتوراتية في عملها، وتعيين رون ديرمر[2] مستشار نتنياهو الســابق سفيرا لإسرائيل في الولايات المتحدة، والذي كان أحد المسؤولين عن الأزمة الدبلوماســية بين البلدين في تخطيطه لخطــاب نتنياهو في الكونغرس العام الماضي دون إبــلاغ، وربما بخديعــة وزارة الخارجية والبيت الأبيــض، ومحاولة تعيين داني ديان في البرازيل الذي يعارض إقامة دولة فلســطينية، وشــغل في الســابق منصب مدير عام مجلس المســتوطنات (ييشع). ونيّة نتنياهو تعيين فياما نيرنشطاين سفيرة لإســرائيل فــي إيطاليا، وهي يهودية إيطالية وكانت مقربــة من اليمين الإيطالي ومن برلســكوني شــخصيا، صديق نتنياهو، وينوي نتنياهو تعيينها علــى الرغم من أنها هاجرت لإســرائيل قبل أعوام قليلة، ولم تكن جزءا من السلك الدبلوماسي الإسرائيلي ولــم تتدرج في مناصب وزارة الخارجية. ومحاولة تعيين، ران بيرتس، كرئيس للدعاية الإســرائيلية في مكتب رئيــس الحكومة، والذي عبّر في الســابق عن مواقف معادية للرئيس أوباما ونائبه بايدن بألفاظ قاســية. ومنذ الضجــة التي رافقت هذا التعيين، وبخاصة من الولايات المتحدة، جمّد نتنياهو التعيين لكنه لم يلغه حتى الآن.

تعتبر إسرائيل البيئة الإقليمية المحيطة بها بيئة متحركة وغير ثابتة، لذلك فإنها تتميز بالمخاطر وتحمل الفرص في الوقت نفسه

٣. بيئة إقليمية غير مستقرة: تعتبر إسرائيل البيئة الإقليمية المحيطة بها بيئة متحركة وغير ثابتة، لذلك فإنها تتميز بالمخاطر وتحمل الفرص في الوقت نفســه، وتعمل إســرائيل في هذه البيئة على تقليل المخاطر واغتنام الفرص، وذلك من خلال اســتغلال تقاطع المصالح بينها وبين دول إقليمية عربية وغير عربية، وتتمثل هذه المصالح في لجم نمو النفوذ الإيراني بعد الاتفاق النووي، ومحاربة الإرهاب، لا يعني ذلك أن الدول العربية تشــترك مع إسرائيل في الرؤية الاستراتيجية حول مســتقبل المنطقة، فمثلا، الموقف الإســرائيلي مختلف عن موقف الدول العربية من مســتقبل الأزمة الســورية، ولكنهم مشتركون في منع تعزيز النفوذ الإيراني من خلال الساحة السورية. وتراهن إسرائيل على الدخول إلى الســاحة العربية بســرية في هذه المرحلة من خلال المشترك وتأجيل المختلف عليه. وتعتقد أن علاقتها مع الأردن ومصر تعتمد في هذه المرحلة على أساس تقاطــع المصالح في البيئة الإقليمية، وهي أقوى من بؤر التوترات السياســية بينهما هنا وهناك. وتســتغل إســرائيل الأجواء الإقليمية الدموية لربط النضال الفلسطيني

تقاطع المصالح بينها وبين دول إقليمية عربية وغير عربية، وتتمثل هذه المصالح في لجم نمو النفوذ الإيراني بعد الاتفاق النووي، ومحاربة الإرهاب.

بالإرهاب في دول المحيط وبتجلياته على مستوى دولي كما تسعى نحو مواجهة حملة المقاطعة من خلال باب الربط مع اللاسامية: وتعمل إسرائيل على إدخال موضوع «الإرهاب» إلى الوعي الدولي كخطر يهدد الاستقرار العالمي، وهو ما خالفه الرئيس باراك أوباما في خطابه الأخير أمام الكونغرس، الذي اعتبر السلوكيات الروسية الخطر الأساسي على الأمن العالمي، كما تحاول إسرائيل إدخال مصطلح «الإرهاب الإسلامي»، إلى السجالات الدولية دون نجاح يذكر في ذلك، ويؤكد غالبية زعماء العالم على الفرق بين المنظمات الإرهابية مثل داعش وبين الإسلام. ونادرا ما يتم استعمال مصطلح «الإرهاب الإسلامي» في خطابات قيادات العالم. كما تواجه إسرائيل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات BDS باعتبارها جزءا من نزع الشرعية عنها، والذي قد يشمل من ناحية إسرائيل كل نقد سياسي، ومع ذلك تتسم الردود الإسرائيلية على حركات المقاطعة المختلفة تجاهها بالعصبية، كما فعلت نائبة وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيفي حوطوبيلي، والتي اعتبرت أن حق اليهود في فلسطين هو حق رباني وليس سياسيا، كما قامت بتوزيع دمى فلسطينية صادرتها إسرائيل على سفاراتها في العالم لتوزيعها على المؤسسات الدبلوماسية المختلفة. وجاء قرار دولة البرازيل بعدم قبول وثائق اعتماد داني ديان وهو مستوطن، سفيرا لديها، صفعة دبلوماسية لإسرائيل، وبالذات أن هذا التعيين هو اختيار نتنياهو شخصيا.

تعزيز تحالفات الأطراف وتوتر غير مضر بالمصالح الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي وأميركا.

٤. تعزيز تحالفات الأطراف وتوتر غير مضر بالمصالح الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي وأميركا: تستمر إسرائيل كما أشارت تقارير مدار السابقة في تبني سياسة «تحالف الأطراف»،[٣] والتي تعني تعزيز التحالفات مع دول تعتبر غير مركزية وطرفية في خارطة القوة الإقليمية والدولية وذلك بهدف توزيع الحضور الإسرائيلي في نقاط دولية متعددة نذكر منها:

اصطفاف جديد مع اليونان وقبرص.

- اصطفاف جديد مع اليونان وقبرص تجمعه محاولة عزل الدور التركي. تعميق مستمر للحضور الإسرائيلي في إفريقيا التي تدخل إليها إسرائيل من خلال «محاربة الإرهاب»، ناهيك عن الفراغ الذي تركته الدول العربية، لا سيما مصر المشغولة بالتحديات الداخلية.
- تعزيز العلاقات مع الهند بشكل غير مسبوق، وذلك في تقاطع مصالح أيديولوجي واستراتيجي نابع من التفاهم حول «الإرهاب الإسلامي» كعدو مركزي، وتوجهات يمينية قومية مشتركة، كما تعزز إسرائيل علاقتها مع دول الاتحاد السوفييتي السابق في محاول لمحاصرة إيران من الخلف.

٥. على مستوى العلاقات مع أفريقيا والتي فصلناها في التقرير السابق،[٤] تستمر إسرائيل في محاولتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية، فقد تم إفتاح ثلاث سفارات جديدة لدول أفريقية في العام المنصرم (جنوب السودان، رواندا وزامبيا). وذلك إضافة إلى إحدى عشرة سفارة لدول أفريقية في إسرائيل. وتعمل إسرائيل على تعزيز نفوذها في أفريقيا عبر تزويد الدول هناك بالأسلحة الإسرائيلية، حتى بطرق مخالفة للقانون الدولي، فقد كشف تقرير للأمم المتحدة حول العقوبات العسكرية ضد حكومة جنوب السودان أن إسرائيل تدعم بالسلاح والخبرات الأمنية والتكنولوجية حكومة جنوب السودان في سعيها لقمع المعارضة للنظام، وكما يستعملها الأخير خلال الحرب الأهلية الدائرة هناك، رغم الحظر العسكري المفروض عليها دوليا.[٥] وتستغل إسرائيل انتشار حركات إرهابية في افريقيا لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وخاصة مع أثيوبيا، نيجيريا ومالي.

ضمن محاولتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية، فقد تم إفتاح ثلاث سفارات جديدة لدول أفريقية لديها في العام المنصرم.

- في المقابل اتسمت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بـ «التوتر، من غير المس بالعلاقة الاستراتيجية»: اتسمت العلاقة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي من جهة وحليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة من جهة أخرى، ببعض التوتر إلا أن هذا التوتر لم يمسّ البعد الاستراتيجي للعلاقات. وحاولت إسرائيل بشكل حثيث في العام المنصرم التأثير على الموقف الأوروبي المتعلق بالموضوع الفلسطيني عامة، ووسم منتجات المستوطنات، وبخاصة عبر استخدام مدخل الهجمات الإرهابية في باريس، ولكنها فشلت في هذه المساعي، حيث جاء القرار الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات بعد سنوات من العمل والنقاش عليه، والمبادرة الفرنسية دليل على فشل هذه الجهود. حتى الدول الداعمة لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، ايطاليا واليونان فإنها لا تقبل الربط بين الانتفاضة الفلسطينية وبين الإرهاب العالمي بسهولة كما تفعل إسرائيل، ولا تقبل موقف الأخيرة بالنسبة للاستيطان ومكانة السلطة الفلسطينية. وقد شهد النصف الأول من العام المنصرم توترا كبيرا في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة على خلفية الاتفاق النووي مع إيران، ووصل إلى حدّ المواجهة المباشرة بين بين نتنياهو واوباما، ولكن في هذا الشأن سجلت إسرائيل فشلا دبلوماسيا آخر، حيث استطاعت الإدارة الأميركية تمرّير الاتفاق وفرضه على الأجندة الدولية كاتفاق نهائي يغلق ملف البرنامج النووي الإيراني، مرغمة إسرائيل على التكيّف معه.

شهد النصف الأول من العام المنصرم توترا كبيرا في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة على خلفية الاتفاق النووي مع إيران، ووصل إلى حدّ المواجهة المباشرة بين بين نتنياهو وأوباما، ولكن في هذا الشأن سجلت إسرائيل فشلا دبلوماسيا آخر.

٢. الإطار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية: «الإرهاب» بوصلة الدبلوماسية:

استمر نتنياهو في استراتيجيته الخارجية في وضع قضية الإرهاب على سلم أولويات الخطاب السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي، وهذه الاستراتيجية كنا قد فصلناها بإسهاب في التقرير السابق.[٦] وقد صعّدت إسرائيل من استعمالها في العام الماضي، حيث لا يُفوّت نتنياهو فرصة للتأكيد عليها، فمثلا في خطابه خلال مؤتمر المناخ في باريس في تشرين الثاني ٢٠١٥، والذي خُصص لمعالجة قضايا تغيير المناخ وتجديد الطاقة، بدأ نتنياهو خطابه بموضوع «الإرهاب» مُشددا على ريادية إسرائيل في محاربته.[٧]

وخلال لقائه مع رئيس وزراء ايطاليا، ماثيو رنتسي، الذي زار إسرائيل في تموز ٢٠١٥، عبّر نتنياهو عن نفس الاستراتيجية، بقوله لنظيره الايطالي: «أوروبا وإسرائيل يواجهان التهديد نفسه من القوى نفسها، إيطاليا وإسرائيل تتعاونان بطرق كثيرة لمواجهة هذه التهديدات».[٨]

استمر نتنياهو في استراتيجيته الخارجية في وضع قضية الإرهاب على سلم أولويات الخطاب السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي.

في التقرير السنوي الذي قدمته وزارة الخارجية الإسرائيلية حول أهدافها السياسية والدبلوماسية للعام ٢٠١٥ [٩] وضعت في سلم أولوياتها محور الأمن القومي وفي مركزه مواجهة المشروع النووي الإيراني، والإرهاب، وما أطلقت عليه «الإسلام المتطرف»، وهو مصطلح فضفاض يستعمله نتنياهو بشكل مثابر في خطاباته. ويُلاحظ أن التقرير يفصل بين الإرهاب و «الإسلام المتطرف»، مما يؤكد أن مصطلح «الإسلام المتطرف»، ليس بالضرورة الذي يمارس الإرهاب حسب وجهة النظر الإسرائيلية. وحدّد التقرير الطرق الدبلوماسية لمواجهة هذه الأخطار من خلال تعزيز العلاقات والحوار مع الولايات المتحدة، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وروسيا. أما الهدف الثاني في إطار الأمن القومي الإسرائيلي فكان تعزيز العلاقات بشكل خاص مع الولايات المتحدة على مستوى الإدارة والرأي العام الأميركيين. وشكّل الموضوع الفلسطيني الهدف الثالث لوزارة الخارجية في إطار الحفاظ على الأمن القومي ويتعلق في مواجهة الخطوات الفلسطينية على المستوى الدولي فيما يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين. أما الهدف الأخير في إطار الأمن القومي فيتعلق بتعزيز العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإقليمية، لا سيما الدول التي وقعت معها اتفاقيات سلام (الأردن ومصر)، والتعاون مع دول إقليمية أخرى دبلوماسيا واقتصاديا.

أما المحور الثاني الذي وضعته وزارة الخارجية في إطار عملها الدبلوماسي للعام ٢٠١٥، فكان تعزيز العلاقات القائمة وبناء علاقات جديدة مع دول ومحاور دولية على المستوى الدولي، ولتحقيق هذا الهدف وضعت الخارجية الإسرائيلية النقاط التالية: أولا: الحفاظ على العلاقات الودية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وكندا وتعزيزها، وتطوير العلاقات معهما استراتيجيا وسياسيا، وتطوير العلاقات الاقتصادية وكشف

الوجه المتعدد للمجتمع الإسـرائيلي لدى الـرأي العام في البلدين، ثانيا: تطوير العلاقات الدبلوماسـية مع دول أوروبية مركزية ومع الاتحاد الأوروبـي، ثالثا: تعزيز العلاقات مع روسـيا ودول أورو–آسـيوية، وفتح سـفارات جديدة في فيلنا وليتوانيـا، رابعا: تطوير العلاقات مع دول مركزية في القارة الآسـيوية والباسـيفيك وتعزيز التواجد الإسـرائيلي في هذا المحور، خامسـا: تطويـر العلاقات مع دول مركزية في أميـركا الجنوبية، وفتح سفارات في أوسونسيون عاصمة البرغواي، سادسا: تعزيز النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية ومساعدة دول نامية في مجالات تتميز فيها إسرائيل.

تطوير العلاقات مع دول مركزية في القارة الآسيوية والباسيفيك وتعزيز التواجد الإسرائيلي فيها.

أما المحور الثالث الذي أشـارت إليه الخارجية الإسرائيلية لنشاطها في العام ٢٠١٥، فكان «تعزيز مكانة إسـرائيل وشرعيتها على المستوى الدولي، كدولة يهودية وديمقراطية، كشـريكة ومسـاهمة في المجتمع الدولي، وإفشـال جهود جهات دولية بزعزعة شـرعية إسـرائيل كدولة قومية للشـعب اليهودي وفـرض المقاطعة عليهـا». ولتنفيذ هذا الهدف وضعت الخارجية الإسرائيلية مسـارين، الأول: نشاط مركب من الدبلوماسية السياسية والدبلوماسـية الجماهيرية وأدوات قانونية من أجل تقليص الدعم الذي تقدمه دول معينة لأجسـام تعمل على نزع شـرعية إسـرائيل ومقاطعتها. ثانيا: تعزيز التعاون مع جهات صديقة، من أجل تقديم المساعدة لمواجهة نشاطات منظمات معادية لإسرائيل.

ويتعلق المحور الرابع في أهداف الخارجية الإسـرائيلية للعام ٢٠١٥، بتطوير أجندات اقتصادية جديدة تهدف إلى تعزيز علاقات إسرائيل الدولية من خلال التعاون الاقتصادي مع دول جديدة، وتعزيز اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي، وذلك عبر تطوير السياسات الاقتصادية الإسـرائيلية ذات الطابع الدبلوماسـي في مجالات، الطاقة، الزراعة، جودة البيئـة، القانون الدولي والحرب على الإرهاب. وتطوير الفرص الاقتصادية لإسـرائيل في دول آسيا، أفريقيا وأميركا الجنوبية، وعرض إسرائيل كدولة متجددة ومبادرة في المجالات الاقتصادية بمسـاعدة القطاع الخاص ومؤسسـات المجتمع المدني. أما المحاور الأخرى التي أشـارت إليها الخارجية الإسرائيلية، فكانت تطوير والدفاع عن المصالح القومية في السـاحة الدولية، والتشديد على شرعية إسرائيل كدولة قانون تعمل حسب القيّم الدولية، والعمل على تطوير وتعزيز الدبلوماسـية الجماهيرية عبر شـبكات التواصل الاجتماعي، وتطوير دبلوماسـية المسـاعدات الخارجيـة والتطوير لدول نامية. وتعزيـز العلاقات مع الجاليات اليهودية في العالم.

المحور الثالث الذي أشارت إليه الخارجية الإسرائيلية لنشاطها في العام ٢٠١٥، كان «تعزيز مكانة إسرائيل وشرعيتها على المستوى الدولي، كدولة يهودية وديمقراطية.

٣. إسرائيل والاتفاق النووي الإيراني:

- **تشكل بيئة إقليمية جديدة، وتوازن في العلاقات مع الولايات المتحدة**

تُشــكل المعارضة الإســرائيلية لاتفاق فيينا محل إجماع سياسيّ واجتماعي في إسرائيل، وتظهر الخلافات بين الأطراف المختلفة فيها حول اســتراتيجية التعامل مع الواقع السياســي والاســتراتيجي الذي نشأ بعد توقيع الاتفاق. اعتبرت إسرائيل أن الاتفاق يهدّد أمنها القومي وحتى الوجودي، واعتبرت أن غياب اتفاق أفضل من «اتفاق ســيء» على حد تعبير نتنياهو.[١٠] وأكدت أن الاتفاق الموقع لم يأخذ بعين الاعتبار المصالح بعيدة المدى لإســرائيل ودول المنطقة، وركــز على تحقيق مصالح قصيرة المدى تتعلق بالــدول العظمى في إغلاق هذا الملف والعودة إلى «الحياة الطبيعية».[١١] تعتقد إسرائيل أن الخلاف بينها وبين الدول الكبرى يتمثل بأنها تقيّم المشــروع النووي الإيراني كخطر وجودي عليها، بينما لا تتماهى الدول الست مع هذه الرؤية بالنســبة لأمنها القومي. فالبرنامج النووي الإيراني- بالنســبة لها- يمكن احتواؤه ولا يشكل خطــرا وجوديا عليها. وكان نتنياهو يكثر في خطاباته من الربط بين تعامل الدول الســت مع المشروع النووي الإيراني، وبين سلوك الدول الغربية عشية الكارثة اليهودية، باعتبارها لم تمنع المحرقة اليهودية.

اعتبرت إسرائيل أن الاتفاق النووي يهدّد أمنها القومي وحتى الوجودي، واعتبرت أن غياب اتفاق أفضل من «اتفاق سيء» على حد تعبير نتنياهو.

- **يمكن رصد أسباب المعارضة الإسرائيلية للاتفاق في خمس نقاط:**

أولا: لا يمنع الاتفاق إيران من امتلاك الســلاح النووي، وإنما يؤجل ذلك إلى عقد، أو عقد ونصف على الأكثر، حيث ستمتلك إيران حينها بنية تحتية تكنولوجية ومعرفية تُمكّنها من الوصول إلى القنبلة النووية، ويبقى ذلك متعلقا بإرادتها السياســية.[١٢] وكما أشار يعقــوب عميدرور، الذي شــغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإســرائيلي في حكومة نتنياهو السابقة، فان الاتفاق لا يحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني بل يؤجله عشــر سنوات، وعندها ستكون هذه المشــكلة أكثر تعقيدا مما هي عليه الآن.[١٣] كما أن الاتفاق، حســب وجهة النظر الإسرائيلية، يعطي البرنامج النووي الإيراني شرعية دولية، فكما يشــير افرايم عنبار، مدير معهد بيغن-ســادات للدراسات للاستراتيجية في جامعة بار- ايلان، فإنه بدل أن يفكك البنية التحتية للمشــروع النووي الإيراني، كما حدث مع ليبيا، فإن الاتفاق يشــرعن البرنامج النووي الإيراني، من خلال الإبقاء على مفاعلاته وبنيته التكنولوجية والبحث والتطوير، والكثير من اليورانيوم المخصب.[١٤]

لا يمنع الاتفاق إيران من امتلاك السلاح النووي، وإنما يؤجل ذلك إلى عقد، أو عقد ونصف على الأكثر.

ثانيا: يدفع الاتفاق إلى ســباق تســلح نووي في الشــرق الأوســط، وبخاصة مع الدول الخليجية، وذلك للحصول على المعرفة النووية المدنية والعســكرية، وربما الاســتعداد

«يدفع الاتفاق إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، وبخاصة مع الدول الخليجية».

لامتلاك سلاح نووي كرد فعل على احتمال امتلاك إيران سلاحا نوويا، مما يجعل الشرق الأوسط منطقة نووية خطيرة لغياب الاستقرار السياسي فيها، مما يوسع مساحة التهديدات على إسرائيل، كما أنه يكسر رُكنا في النظرية الاستراتيجية الإسرائيلية حول الحفاظ على التفوق النووي الإسرائيلي في المنطقة.[١٥]

«يعزز الاتفاق وإلغاء العقوبات الاقتصادية القدرات العسكرية التقليدية لإيران، كما سيُحسن من اقتصادها، ما يجعل منها مصدرا للتهديد التقليدي على إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بصواريخها الباليستية».

ثالثا: يعزز الاتفاق وإلغاء العقوبات الاقتصادية القدرات العسكرية التقليدية لإيران، كما سيُحسن من اقتصادها المترهل جراء الحصار والعقوبات الاقتصادية، ما يجعل منها مصدرا للتهديد التقليدي على إسرائيل وخاصة فيما يتعلق بصواريخها الباليستية. كما أن إلغاء العقوبات على إيران لن يؤدي الى فتح باب الاستثمارات الغربية في إيران فحسب، بل سيدفعها إلى شراء أسلحة متقدمة تعزز دفاعاتها الجوية، وفي هذا السياق جاءت المحاولات الإسرائيلية لمنع روسيا من بيع أسلحة من طراز S300 المتطورة المضادة للطائرات، وقد نجحت إسرائيل خلال السنوات الماضية من منع روسيا من بيع هذا السلاح إلى سورية وإيران، ولكن بعد الاتفاق فإن قدرتها على منع ذلك باتت ضئيلة،[١٦] وهذا ما حصل فعلا، فقد أعلنت روسيا وإيران مؤخرا أن روسيا سوف تزود إيران بهذا السلاح، والذي اعتبرته الولايات المتحدة إخلالا بالاتفاق النووي، ما حدا بمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، إلى القيام بزيارة لروسيا في شباط الماضي في محاولة لمنع توقيع هذا الاتفاق، إلا أن روسيا على ما يبدو مصممة على تزويد إيران بهذا السلاح.

رابعا: يعزز الاتفاق على المستوى السياسي–الاستراتيجي من مكانة إيران الإقليمية، ويجعلها لاعبا سياسيا مركزيا في المنطقة، وخاصة في ظل الأزمات التي تمرّ بها المنطقة في سورية، العراق، لبنان، اليمن وفلسطين. كما أن رفع العقوبات الاقتصادية سيُعزز من مكانتها الإقليمية على المستوى السياسي والاقتصادي كمُصدرة للطاقة. فعلى سبيل المثال، في ورقة أعدها، دوري غولد، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للمجلس الوزاري الأمني–السياسي المصغر (كابينيت)، أشار إلى أن على إسرائيل أن تُسّرع من تصدير الغاز لمصر والأردن، لأن أي تعطيل في ذلك سيدفع بإيران إلى ملء الفراغ عبر تزويد دول في الشرق الأوسط بالغاز الإيراني، ما سيزيد من تأثيرها السياسي، حيث جاء في الورقة «عبرت إيران عن رغبتها في ملء فراغ الطاقة الذي تركته مصر، وأن تتحول إلى مزودة الغاز للأردن، وحتى لمصر على المدى البعيد».[١٧]

«يعزز الاتفاق على المستوى السياسي-الاستراتيجي من مكانة إيران الإقليمية، ويجعلها لاعبا سياسيا مركزيا في المنطقة».

خامسا: الرقابة التي ينص عليها الاتفاق على المواقع النووية الإيرانية هزيلة، وهي لا تحقق من وجهة النظر الإسرائيلية رقابة صارمة وفاعلة، وقد شبّه نتنياهو هذه

الرقابة، كالشـــرطة التي تُســـلم تاجر مخدرات إنذارا قبـــل ٢٤ يوما عن رغبتها في تفتيش بيته. وهذه الفترة كافية لتاجر المخدرات أن يرمى سمومه في المرحاض.[١٨]

إلى جانب الإجماع الكبير على خطورة الاتفاق، فإن إسرائيل منقسمة حول مسألتين، الأولى: دور الحكومة الإســرائيلية الحالية وتحديدا سياســات نتنياهو في إفشال الاتفاق أو التأثير عليه، الثانية: اســتراتيجية التعامل مع الواقع السياســي والاستراتيجي الذي سيســفر عن الاتفاق فيما يتعلق بالأمن القومي الإســرائيلي والبيئة الاســتراتيجية في المنطقة.

«الرقابة التي ينص عليها الاتفاق على المواقع النووية الإيرانية هزيلة، وهي لا تحقق من وجهة النظر الإسرائيلية رقابة صارمة وفاعلة».

بالنســبة للمســألة الأولى، يعتقد معارضو نتنياهو، وخاصة من أحزاب المركز واليســار الإســرائيلي، وقيادات أمنية وعسكرية ســابقة (مثل رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين، رئيس الموســاد الســابق مئير داغان، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يدلين) أن سياســة نتنياهــو تجاه الإدارة الأميركية الحالية حدّت من قدرة إســرائيل على التأثير على بنود الاتفاق أو حتى إشراكها في تفاصيله قبل التوقيع. يتفق هذا التوجه مع أن نتنياهو اســتطاع منذ توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٩، أن يضع الملف النووي الإيراني على الأجندة العالمية، كما أن تهديده المستمر بضرب إيران عسكريا ساهم في دفع الدول الكبرى إلى فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران وأهمية حلّ هذه المشكلة سريعا مقابل الاعتقاد أن تدخل نتنياهو الزائد في المفاوضات بين الدول وعدم تقديمه بديلا للاتفاق وتدخله في السياســة الأميركية الداخلية في السنتين الأخيرتين أضر بالمصالح الإسرائيلية فــي هذا الملف، وخاصة تدخله المباشــر فــي انتخابات ٢٠١٢ لصالح المرشــح الجمهوري ميــت رومني، وصدامه مــع الإدارة الأميركية في كل ملف تقريبا (المفاوضات الفلســطينية الإسرائيلية والاستيطان، الملف السوري) ووصلت ذروة الصدام في الخطاب الذي ألقاه في الكونغرس في آذار ٢٠١٥، بدون تنسيق مع البيت الأبيض، وفيه انتقد بشكل مباشر تعامل الإدارة الأميركية مع الملف النووي، مما همّش من تأثير إسرائيل على بنود الاتفاق.[١٩]

يعتقد معارضو نتنياهو أنه كســر أهم قاعدة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية وهي إبقاء إســرائيل فوق الصراعات الحزبية داخل أروقة السياسة الأميركية، وبالتالي دفعت إســرائيل ثمن إدارة نتنياهو الفاشــلة للعلاقة مع البيت الأبيض في الملف النووي. ووُجه النقد اللاذع على نتنياهو من رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، الذي شغل منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو الســابقة، ويطرح نفســه مرشــحا لرئاســة الحكومة في الانتخابات القادمة، حيث طالب نتنياهو بالاستقالة بعد توقيع الاتفاق.

يعتقد معارضو نتنياهو أنه كسر أهم قاعدة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية وهي إبقاء إسرائيل فوق الصراعات الحزبية داخل أروقة السياسة الأميركية.

ويظهر الخلاف على الساحة الإسرائيلية أيضا، حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها

فـــي المرحلـــة القادمة، ويظهر الخلاف بـــين توجهين مركزيين، التوجـــه الأول الذي يقوده نتنياهو وأعضاء ائتلافه (٦١ عضوا في الكنيست)، وينطلق من ضرورة معارضة الاتفاق بشـــكل مثابر وبكل وســـيلة ممكنة. حاول نتنياهو بداية التأثير على الكونغرس الأميركي لإلغاء الاتفاق إلا أنه فشل في ذلك بعد إعلان ٤١ عضوا في الحزب الديمقراطي تأييدهم للاتفاق، ومن ثم حاول التأثير على اليهود في أميركا لمعارضة الاتفاق، إلا أنه فشـــل في تجنيـــد اليهود في أميركا وخلق إجماع معارض للاتفاق فـــي صفوفهم،[٢٠] ونجح نتنياهو في التأثير على موقف الرأي العام الأميركي لمعارضة الاتفاق، حيث تشـــير اســـتطلاعات الـــرأي أن معارضة الأميركيين للاتفاق كبيرة جدا.[٢١] ويعـــول نتنياهو أن معارضة الرأي العام الأميركي ســـوف تكون نقطة مهمة في الانتخابات الأميركية القادمة لصالح مرشح جمهوري يعارض الاتفاق بمثابرة.

رفـــض هذا التوجه في البداية القبول بأي ضمانات أو مســـاعدات عســـكرية أميركية عوضا عن إقرار الاتفاق، وراهن على الانتخابات الأميركية القادمة بفوز مرشح جمهوري يتماهى مع المصالح الإســـرائيلية، ويتعاون مع إسرائيل في إفشال الاتفاق أو وضع قيود جديدة على إيران، أو العودة إلى سياســـات الحصـــار والعقوبات على إيران، أو التعاون مع إسرائيل في استنزاف المشروع النووي الإيراني بحرب سرية، لذلك فإن نتنياهو يضع هذه المســـألة في صلب الوعي الأميركي لتكون قضيـــة حاضرة في الانتخابات الأميركية القادمة. بالنســـبة لهذا التوجه فإن تنفيذ إيران للاتفاق أو عدمه سيّان. أما في حالة فوز مرشـــح ديمقراطي، فإنه سيأخذ بعين الاعتبار المصالح الإســـرائيلية، على اعتبار أنه لن يستطيع الفوز بدون الالتزام الكامل بأمن إسرائيل، وإرضاء الجمهور الأميركي المعارض للاتفـــاق. هنالك من يعتقد أن معارضة نتنياهو المثابـــرة للاتفاق على الملعب الأميركي لا تهدف إلى إلغاء الاتفاق، لأنه بات حقيقة، بل للتأثير على انتخاب الرئيس القادم والتزامه اتجاه إســـرائيل ومصالحهـــا في هذا الملف، والحصول على أكبـــر ضمانات أميركية في الوقت الحالي لأمن إسرائيل وتفوقها، وهو ما حدث لاحقا بالفعل، حيث تفاوض إسرائيل الولايات المتحدة على اتفاق عسكري كبير تعويضا عن الاتفاق النووي.

أمـــا التوجـــه الثاني، فيعتقد أن على إســـرائيل القبول بالواقع الـــذي فرضه الاتفاق، وتعزيز العلاقات مـــع الولايات المتحدة وقبول الضمانات والمســـاعدات الأميركية والعمل على تحســـينها وتعزيزها، ومراقبة تنفيذ إيران للاتفاق عبر تعاون اســـتخباراتي أميركي إســـرائيلي، وصياغة بدائل سياســـية واســـتراتيجية مشـــتركة للرد على خروقات إيران للاتفاق، ويدعم هذا الاتفاق المعارضة الإسرائيلية، وعلى رأسها حزب العمل أو «المعسكر الصهيوني»، وقيادات عســـكرية وأمنية مركزية ســـابقة. يعتقد هـــذا التوجه أن مصلحة

يعتقد عاموس يدلين أن الاستراتيجية الإسرائيلية بعد إقرار الاتفاق يجب أن تعتمد على اتفاق موازٍ بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وليس مجرد تفاهمات أو رزمة من المساعدات.

إســـرائيل في المرحلة الراهنة تتمثل في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، وهو يراهن على خرق إيران للاتفاق في المستقبل. فمثلا، بعثت ٧٠ شخصية أمنية وعسكرية إسرائيلية ســـابقة برسالة إلى رئيس الحكومة الإســـرائيلية تطالبه بقبول الاتفاق «كحقيقة مُنجزة»، والعمل على تعميق العلاقات الأميركية الإســـرائيلية بدل المراهنة على النقاش والخلافات في السياســـة الأميركية، إحدى هذه الشـــخصيات كان رئيس جهاز الأمن العام السابق (الشـــاباك- المخابرات الداخلية)، عامي أيالون، ففي مقال كتبه أشـــار «ما نعارضه أنا وزملائي هو الصدام العلني الذي يقوده نتنياهو ضد الرئيس الأميركي- لأنه يهدد التعاون المحدود القائم بين البلدين في مواجهة إيران».[٢٢]

يدعم عاموس يدلين هذا التوجه، وهو من شغل قبل سنوات منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية وكان مرشح المعارضة لمنصب وزير الدفاع في الانتخابات الإسرائيلية الفائتة، يعتقد يدلين أن الاســـتراتيجية الإسرائيلية بعد إقرار الاتفاق يجب أن تعتمد على اتفاق مواز بين إســـرائيل والولايـــات المتحدة الأميركية، وليس مجـــرد تفاهمات أو رزمة من المســـاعدات أو التعهدات الشـــفوية الأميركية بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي. يستند الاتفاق الموازي بين إســـرائيل والولايات المتحـــدة على عدة محاور، المحور النووي، بحيث يُحدد الاتفاق رد الفعل الأميركي والإســـرائيلي المشترك في حال خرقت إيران الاتفاق، أو وصلت إلى حافة القنبلة النووية بعد الاتفاق، ويقترح يدلين في هذا المحور تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين لمراقبة إيران والخروقات التي قد تحدث ولم تنتبه إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ويهدف إلى منع تطوير مسارات نووية إيرانية خارج إيران.

المحـــور التقليدي التنفيذي، ويهدف إلى وضع آليات عمـــل تنفيذية بين البلدين تهدف إلى تحديد التأثير الإيراني في المنطقة، وخاصة في ســـورية ولبنان والرد المشـــترك عليه. المحور الأمنـــي، ويهدف الاتفاق في هذا المحور إلى الحفاظ على التفوق الكمي والنوعي العســـكري الإسرائيلي في المنطقة، في مجال منظومات الدفاع ضد الصواريخ، وحرب السايبر والهجوم.[٢٣]

لم تنشـــر المؤسسة العسكرية الرســـمية موقفا واضحا من الاتفاق، فهي تقدم تقديرات موقف ســـرية للمجلس الوزاري الأمني المصغر، ولكن يمكن القول إن المؤسسة العسكرية تميل إلى التوجه الثاني، وذلك لســـببين، الأول: أن القيادات العســـكرية والأمنية السابقة تعـــارض توجهات نتنياهو في تعامله مع الإدارة الأميركية ويعتبرونه مســـؤولا عن فشـــل إســـرائيل في التأثير على الاتفاق، ويطالبون بتعزيز العلاقات الاستراتيجية العسكرية مع أميـــركا، ولم يعتبروا مرة أن البرنامج النووي الإيراني هو خطر وجودي على إســـرائيل، كما يعتبره نتنياهو، بل تحدّ اســـتراتيجي لا يصل إلى مرحلة الخطر الوجودي.[٢٤] الثاني: الاســـتراتيجية العسكرية التي نشرها الجيش مُؤخراً، فلم تشمل إيران ومشروعها النووي

كإحدى محاور التهديد على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث تمحور التهديد الإيراني بدعم إيران لحزب الله وحماس وليس برنامجها النووي، ما يعني أن المؤسسة العسكرية ترى أن الاتفاق في المرحلة القادمة، على الأقل، يُدشّن مرحلة تراجع التهديد النووي الإيراني على إسرائيل.[٢٥]

يعتقد مؤيدو هذا التوجه أن على إسرائيل أن تستغل الظروف الإقليمية التي نشأت بعد توقيع الاتفاق، وتعزز تحالفاتها السرية والعلنية مع الدول العربية السنية وخاصة الخليجية في مواجهة إيران. يربط هذا التوجه بين تعزيز التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول السنية وبين ضرورة التقدم على المسار الفلسطيني، الأمر الذي سيُسهل على الدول السنية وخاصة الخليجية تعزيز التعاون مع إسرائيل وربما الجهر به. أشار عامي ايالون في مقاله المذكور آنفا، «إن عقد تحالف براغماتي مع الدول السنية يعتبر عاملا حاسما في التصدي لإيران سواء أخرقت الأخيرة الاتفاق أم استمرت في دعم الإرهاب».[٢٦] كما يدعم رئيس المعارضة الإسرائيلية، إسحق هيرتسوغ، هذا التوجه بقوة ويعتقد أن الاتفاق هو فرصة استراتيجية وسياسية إسرائيلية لتعزيز تحالفاتها مع الدول العربية السنية المعارضة لإيران، والتقدم على المسار الفلسطيني عبر تسوية إقليمية واسعة مع الدول العربية.

يُدشّن الاتفاق النووي مرحلة جديدة من الصراع بين إسرائيل وإيران في المناطق التي تتقاطع أو تتصادم فيها مصالح الدولتين، وخاصة في سورية، لبنان وفلسطين.

تعتبر إسرائيل أن توقيع اتفاق فيينا، هو نقطة تحول في تاريخ إسرائيل على المستوى الاستراتيجي في المنطقة. يُدشّن الاتفاق مرحلة جديدة من الصراع بين إسرائيل وإيران في المناطق التي تتقاطع أو تتصادم فيها مصالح الدولتين، وخاصة في سورية، لبنان وفلسطين. يشير خبراء إسرائيليون أن المرحلة القادمة ستشهد تصعيدا في الصراع بين إسرائيل وإيران في المنطقة في محاور عديدة،[٢٧] منها: الحرب التكنولوجية بين البلدين (حرب السايبر)، الحروب الهادئة السرية في سورية ولبنان وفلسطين، الصراع الاستخباراتي في العالم، فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى تعميق الصدام بين البلدين أكثر من التعاون على الصعيد الإقليمي، علاوة على غياب تقاطع مصالح بين البلدين في كافة الملفات. وفي هذا السياق، يعتبر نتنياهو نفسه في مهمة تاريخية على مستوى تاريخ الشعب اليهودي وتتمثل في إنقاذه من إيران.

يتعامل نتنياهو مع إيران من خلال المعادلة الصفرية، التي تعتبر أن كل نجاح لإيران هو خسارة لإسرائيل والعكس صحيح. تنطلق السياسة الإسرائيلية من أن الاتفاق مع إيران سيعزز علاقات إسرائيل مع دول المنطقة، عبر تحالفات سرية وعلنية لمحاصرة واحتواء التأثير الإيراني بعد الاتفاق، ولكن إسرائيل تعلم أن مثل هذه التحالفات تحتاج منها الى حلّ القضية الفلسطينية، وهذا يضع إسرائيل في مرحلة ما بعد الاتفاق أمام مفترق طرق، فمن جهة هنالك مصلحة إسرائيل لاحتواء إيران، وهي تعتقد أن الدول السنية الخليجية

هـــي ضلع مهم في احتواء إيران، ومن جهة ثانية عليها التوصل الى تســوية في المســألة الفلســطينية لتعميق العلاقات مع الدول العربية الســنيّة، وهذه التســوية ليست سهلة في الحكومة اليمينية الحالية. ســتكون نقاط الصراع بين إيران وإســرائيل في المحاور التالية، وهي محاور تتناقض بها مصالح البلدين، وسيساهم الاتفاق في تعميق هذا التناقض.

المحور الـسـوري، وهـو الساحة المركزية للصراع بين البلدين في المرحلة القادمة، خصوصا أن إيران تعزز من تواجدها العسكري في سورية، وهي تقترب بذلك من حدود إسرائيل.

١. المحور الســوري، وهو الســاحة المركزية للصراع بين البلدين فــي المرحلة القادمة، خصوصا أن إيران تعزز من تواجدها العســكري في ســورية، وهي تقترب بذلك من حدود إســرائيل، وبعد توقيع الاتفاق فإن قدرة إيران الاقتصادية والسياســية باتت تؤهلها للدخول إلى الساحة السورية، وهذا يجعلها ساحة حساسة لإسرائيل. ستعمل إسرائيل على مراقبة التحركات الإيرانية في سورية، ومنعها من نقل أسلحة إلى حزب الله والجهاد الاســلامي، أو ترتيب عمليات عســكرية على حدودها، ستمنع إسرائيل ذلك حتى لو اضطرت لاســتعمال قوتها العســكرية، مما ينذر بحرب مباشرة بينهما على هذه الســاحة. ويمكن اعتبار أن التدخل الروسي في سورية قد خفّف من وطأة الصدام المباشــر بين إيران وإسرائيل في سورية. فروسيا باتت صاحبة الدور الأهم كما يبدو في المشهد السوري، وقلّلت من التأثير الإيراني في سورية، وهو يُفسر أحد أهداف التفاهمات الروسية الإسرائيلية بشأن سورية التي تمت بين نتنياهو وبوتين.

يمكن اعتبار أن التدخل الروسي في سورية قد خفّف من وطأة الـصـدام الـمـبـاشـر بـيـن إيـران وإسرائيل في سورية.

٢. المحور اللبناني، ســتعمل إســرائيل على منع نقل ســلاح إيراني إلى حزب الله بعد دخول إيران إلى الســاحة الســورية، كما ســتعمل على منع تعاون عسكري إيراني مع حزب الله على الحدود اللبنانية الإســرائيلية، حيث تخشــى إســرائيل أن يزداد هذا التعاون المباشــر بــين الطرفين على حدودها، ولن تتواني إســرائيل في ضرب التحركات العســكرية الإيرانية على حدودها كما فعلت في السابق، وربما توسع من هذه الضربات، حتى بعد التدخل العسكري الروسي.

٣. الطاقة، ستعمل إسرائيل على احتواء التأثير السياسي الإيراني في المنطقة من خلال تزويــد دول في المنطقة بالغاز الإســرائيلي، وتعميق تعاونها مع الأكراد في شــمال العراق.

ستعمل إسرائيل على منع نقل سلاح إيراني إلى حزب الله بعد دخول إيران إلى الساحة السورية

٤. سيؤدي الاتفاق بالنسبة لإســرائيل إلى بناء خارطة تحالفات جديدة في المنطقة، يكون مركزهــا معارضة إيران ومحورهــا في المنطقة. وتهدف إســرائيل إلى جعل التصدي لمحاولات إيران للهيّمنة الإقليمية الملف المركزي على الأجندة الإقليمية، وتكون هي جزءا من تحالفات، سرية وعلنية، مع دول المنطقة لاحتواء هذه الهيّمنة وتقليصها.

يمكن الإشــارة إلى مرحلتين في العلاقات الإســرائيلية الأميركية في العام المنصرم، المرحلــة الأولى التي ســبقت وأعقبت الاتفاق النووي مع إيران، وتميزت بالتوتر الشــديد

والصدام المباشـــر بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، أما المرحلة الثانية والتي أعقبـــت إقرار الاتفاق دوليا وأميركيا، والتي تميـــزت بالتهدئة من الطرفين ومحاولة إعادة ترميم العلاقات، عبر القبول بالضمانات العســـكرية الأميركية لإســـرائيل، وتمثل ذلك في لقاء أوباما ونتنياهو في واشـــنطن في تشـــرين الثاني الماضي، والذي يعتبر بداية انتقال إســـرائيل من مرحلة معارضة الاتفاق النووي إلـــى مرحلة العمل على الضغط على الدول الموقعة على الاتفاق لضمان تنفيذ إيران لبنود الاتفاق.

وتراجع نتنياهو عن حملته المثابرة بمعارضة الاتفاق إلى التفاوض مع الإدارة الأميركية على اتفاق الضمانات الأميركية لإســـرائيل في أعقاب الاتفاق، وهو موضوع خلاف جديد بـــين البلدين، حيث صرح نتنياهو أنه غير متعجل لتوقيع الاتفاق وأنه ربما ينتظر الإدارة القادمـــة الجديدة التي يمكـــن أن تعطيه أكثر من الإدارة الحاليـــة، حيث تقترح الولايات المتحدة زيادة المســـاعدات السنوية لإســـرائيل بقيمة ٤٠٠ مليون سنويا (قيمة المساعدات الســـنوية هو ثلاثة مليارات دولار)، بينما تريد إســـرائيل الحصول على إضافة بين مليار ومليارين دولار في السنة، وجاءت هذه المباحثات حول حجم المساعدات الأميركية ليس في إطار الاتفاق النووي الدولي فحسب، وإنما في إطار تجديد الاتفاق الأمني الذي وقع عام ٢٠٠٧ بـــين البلدين وينتهي عام ٢٠١٧، وبموجبـــه تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ثلاثين مليار دولار لإسرائيل على مدار عشر سنوات.[٢٨] وتشير هذه التطورات إلى إعادة التوازن فـــي العلاقات بين البلدين بعـــد التوتر الذي حصل بينهما لســـنوات، بحيث أن الولايات المتحدة أجلت الموضوع الفلسطيني الذي كان أحد محاور التوتر مع إسرائيل، إلى مرحلة غير واضحة، وهو ما يريده نتنياهو في هذه المرحلة.

تعتبر إسرائيل أن البيئة الإقليمية التي تتشكل بعد الاتفاق النووي، تحمل مخاطر عليها وفرصا لها في الوقت ذاته.

٤. البيئة الإقليمية لإسرائيل: فرص إلى جانب المخاطر

تعتبر إســـرائيل أن البيئة الإقليمية التي تتشـــكل بعد الاتفـــاق النووي، تحمل مخاطر عليها وفرصا لها في الوقت ذاته. وشدد نتنياهو كثيرا في خطاباته ومقابلاته الصحافية، على غير عادته، على وجود علاقات أمنية مع دول عربية في المنطقة. ونقول على غير عادته، لأن نتنياهو يتميز بالكتمان في هذه المســـائل، ففي السابق كان وزراؤه يصرحون بوجود تعاون وعلاقات ســـرية مع دول عربية تطورت في السنوات الأخيرة، وبعد الاتفاق النووي خصوصـــا، لا بل ويتفاخرون بذلك. إلا أن نتنياهـــو ذكر ذلك في عدة خطابات ومقابلات إعلامية معه، دون أن يدعي أنها تدل على تفاهمات اســـتراتيجية حول مســـتقبل المنطقة. ففي هذا الســـياق صرح يعالون خلال كلمة له في مؤتمر الأمن في «مينخن» في شـــباط الماضي، أن لإســـرائيل علاقات ســـرية مع دول الخليج، حيث أشار يعلون: «بالنسبة لهم

إيران والإخوان المسلمين هم العدو، إيران هي الرجل السيء بالنسبة لنا وللنظم السنيّة، هم لا يصافحوننا بالعلن، لكننا نلتقي بهم في الغرف المغلقة».[٢٩]

صرح يعالون خلال كلمة له في مؤتمر الأمن في «مينخن» في شباط الماضي، أن لإسرائيل علاقات سرية مع دول الخليج

في خطابه في مؤتمر هرتسليا في حزيران ٢٠١٥، تطرق نتنياهو إلى البيئة الإقليمية لإسرائيل، موضحا أن إيران لا يزال تُشكل الخطر الأساسي على إسرائيل وأمن المنطقة، واعتبر أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا يصل في خطورته إلى الخطر الإيراني، فهو ليس دولة بالمفهوم الحقيقي لا من حيث الأدوات والامكانيات التي يملكها، ولا من حيث القدرات البشرية التي تعمل لديه، ويعتقد نتنياهو أنه يمكن هزيمة تنظيم «داعش». ولكنه أشار إلى أن إيران هي «إمبراطورية»، على حدّ تعبيره، تملك من القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والإمكانيات التكنولوجية والبشرية لتبقى الخطر الحقيقي على إسرائيل في المنطقة حتى بعد توقيع الاتفاق النووي معها. واعتبر أن المحور الشيعي أكثر تنظيما وخطورة من المحور السني المتطرف (مثل: منظمات داعش، القاعدة والنصرة)، فالمحور الأخير غير متكتل ويخوض حروبا داخلية بين مركباته، بينما المحور الشيعي مُنظم وتقوده إيران نحو الهيمنة على المنطقة بتصور منظم ومنهجي.[٣٠] ويمكن القول إن دولا عربية توافق على تقييم نتنياهو للخطر الإيراني بعد الاتفاق النووي، على عكس تصورات الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وهي الفرص التي تدخل من خلالها إسرائيل إلى البيئة الإقليمية كشريك وليس كخصم.

اعتبر يعالون أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا يصل في خطورته إلى الخطر الإيراني.

٤.١ العلاقة مع مصر:

عادت العلاقات الدبلوماسية المصرية الإسرائيلية إلى عهدها السابق وتمثل ذلك في افتتاح السفارة الإسرائيلية في القاهرة بعد أن كانت مغلقة لمدة أربع سنوات، وقد افتتح مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، السفارة في أيلول ٢٠١٥، مُشددا على العلاقات المتينة بين البلدين: «تحت قيادة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والرئيس الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، نجحنا أن نواجه التهديدات، ونعمل معا من أجل استقرار الشرق الأوسط وتطوره، ستبقى مصر دائما الدولة الكبيرة والمهمة في منطقتنا».[٣١]

وتشير بعض التقارير،[٣٢] أن مصر تُشكل عاملا مهما في حسابات إسرائيل نحو المصالحة مع تركيا، الأمر الذي يعيق توقيع اتفاق المصالحة بينهما حتى الآن. حيث ذكرت تلك التقارير أن مصر تمارس ضغوطا على إسرائيل من أجل منع هذه المصالحة، أو الحصول على معلومات تتعلق ببنود المصالحة قبل الاتفاق، ويبدو أن القلق المصري يتعلق بكون المصالحة مع تركيا سوف تؤثر على الأوضاع في قطاع غزة من خلال تعزيز الدور التركي في قطاع غزة، وسوف يقربها من الحدود المصرية، وتحسن مكانة تركيا الإقليمية التي باتت مركبة ومعقدة في العام المنصرم. في هذا السياق التقى دبلوماسيون مصريون

عادت العلاقات الدبلوماسية المصرية الإسرائيلية إلى عهدها السابق.

مع السـفير الإسرائيلي في مصر، حاييم كورن، وطلبوا منه توضيحات حول الاتفاق مع تركيا. لذلك فإن نتنياهو يتخوف أن ينعكس اتفاق المصالحة مع تركيا سلبا على العلاقات الاسـتراتيجية بين إسـرائيل ومصر.[٣٣] وفي هذه المرحلة تعتبر إسـرائيل أن علاقتها مع مصر هي أهم في موازينها ومصالحها الاسـتراتيجية من علاقتها مع تركيا. فقد جربت معنى القطيعة مع تركيا منذ عام ٢٠٠٩، ومعنى التوتر مع مصر بعد صعود الإخوان إلى الحكم، فإذا كان الخيار بين مصر وتركيا، فستفضل إسرائيل الأولى بدون شك.

تُشكل مصر عاملا مهما في حسابات إسرائيل نحو المصالحة مع تركيا، الأمر الذي يعيق توقيع اتفاق المصالحة بينهما حتى الآن.

٤.٢ العلاقة مع الأردن:

فـي السـياق ذاته، تميزت العلاقـات الأردنية الإسـرائيلية باسـتمرار العلاقات الأمنية والعسـكرية بين البلدين، فقد أشـارت وكالات الأنباء أن إسرائيل زوّدت الأردن بست عشرة طائرة «كوبرا»، خرجت من الخدمة العسكرية الإسرائيلية وذلك لتستعملها الأردن في الحفاظ على حدودها ضمن جهودها لمحاربة تنظيم الدولة الاسـلامية. كما أجرت الأردن وإسـرائيل والولايات المتحدة وسـنغافورا تدريبا جويا مشـتركا في صحراء نيفادا وذلك لمحاكاة ضربة جوية أو قتال جوي تشترك فيه دول عديدة. وقد غادرت الطائرات الحربية الأردنية والإسرائيلية قواعدها إلى صحراء نيفادا، حيث زودت إسرائيل الطائرات الأردنية بالوقود خلال السفر عبر الجو، والذي يُعتبر تعزيزا للتعاون العسكري بين البلدين. وقد صرح رئيس قسم التدريبات في الجيش الإسرائيلي أن هذا التدريب يُعتبر التدريب الافتراضي الأفضل والأوسع في العالم.[٣٤]

تـمـيـزت الـعـلاقـات الأردنـيـة الإسرائيلية باستمرار العلاقات الأمنية والعسكرية بين البلدين.

إلا أن العلاقات السياسـية بين البلدين لم تخل مـن التوتر في العام الماضي، وخاصة في أعقـاب الأحداث في القدس والمسـجد الأقصى، حيث تعتبر الأردن أن إسـرائيل تعمل على تصديع مكانتها في الحرم القدسـي الشـريف، وذكرت تقارير أن الملك عبد الله الثاني رفض محادثة نتنياهو هاتفيا عدة مرات، بعد اندلاع الهبة الشعبية الحالية.[٣٥] وفقط بعد وساطة وزير الخارجية الأميركي كيري لحل الأزمة في المسجد الأقصى، وافقت الأردن على الاقتراح بوضع كاميرات مراقبة في الحرم القدسـي، من أجل مراقبة أي إخلال بالوضع القائم في المسـجد الأقصـى المبـارك، إلا أن خلافات ظهرت بين البلدين حول هذا الموضوع تتمثل في ثلاث نقاط تتعلق بهُوية الطرف الذي سيراقب الكاميرات، ومن يتحكم بالتصوير، والأمكنة التي سيتم فيها نصب الكاميرات.[٣٦]

لم تخل العلاقات السياسية بين البلدين من التوتر في العام الماضي، وخاصة في أعقاب الأحداث في القدس والمسجد الأقصى.

٤.٣ الموقف من المسألة السورية:

حافظت إسـرائيل على سياسـتها تجاه الأزمة السـورية حتى بعد التدخل العسكري الروسي في سورية، والذي حوّل عمليا سورية إلى منطقة نفوذ عسكرية روسية، ففورا بعد

الإعلان الروســـي عن التدخل العسكري في سورية سافر نتنياهو إلى موسكو برفقة رئيس هيئة الأركان الإســـرائيلي، غادي ايزنكوت، وتوصل الطرفان إلى تفاهمات تضمن روسيا بموجبها لإســـرائيل الحق في الحفاظ على مصالحها، والتي تتمثل في منع نقل أسلحة من سورية إلى حزب الله، ومنع انتقال الحرب إلى الحدود الإسرائيلية وحق إسرائيل في الدفا ع عن نفسها أو توجيه ضربات استباقية لعمليات موجهة ضد إسرائيل من المناطق السورية، وبالفعل شنّت إسرائيل للمرة الأولى، بعد زيارة نتنياهو لروسيا، هجوما على مواقع للجيش الســـوري في مركز هضبة الجولان في تشرين الأول، في أعقاب سقوط قذائف بالخطأ في شـــمال هضبة الجولان، وكان الهجوم الأخير الذي سبق هذا الهجوم قد وقع عشية دخول القوات الروسية لسورية، وذلك في نهاية أيلول، للسبب نفسه.[٣٧] كما اغتالت إسرائيل سمير القنطار في دمشق رغم الوجود الروسي في سورية، وهو يدل على حرص روسيا على عدم المســـاس بالمصالح الإسرائيلية التي حددتها الأخيرة لنفســـها. ويعتقد خبراء إسرائيليون أن التدخل الروســـي في سورية ساهم بالذات في تعزيز العلاقات والتفاهمات بين البلدين فيما يتعلق بالبيئة الإقليمية، حيث يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على الاســـتقرار في المنطقة من خلال وجود أنظمة ســـلطوية غير ديمقراطية. ويشير خبراء في الوقت نفسه أن هنالك تخوفا من ترك روســـيا لسلاح متقدم روســـي للجيش السوري بعد انسحابها، مثل الصواريخ المضادة للطائرات، كما أن التواجد الروســـي يُعزّز المحور الشـــيعي في المنطقة على حساب المحور السني المُعتدل، حسب التسميات الإسرائيلية.[٣٨]

اغتالت إسرائيل سمير القنطار في دمشق رغم الوجود الروسي في سورية.

٤.٤ المقاطعة وقضية «نزع الشرعية» عن إسرائيل:

تولي السياسة الخارجية للدعاية (الهسبارا) على المستوى الدولي أهمية ومكانة كبيرتين في الســـنوات الأخيرة، وذلك نتيجة ازدياد قوة الحركات المقاطعة لإسرائيل اقتصاديا وما تعده إسرائيل مساعي لنزع الشرعية عنها، ومعنى «نزع الشرعية» في المفهوم الإسرائيلي قد يشمل الكثير من الحركات المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وتصنفها الدعاية الإسرائيلية كنزع شـــرعية عنها وليـــس عن احتلالها فقط، لذلك يجب الحذر في اســـتعمال المصطلح الإســـرائيلي «نزع الشرعية». لا تخشى إسرائيل من الأبعاد الاقتصادية للمقاطعة، وإنما في أبعادها السياسية والرمزية، وخاصة فيما يتعلق بنزع الشرعية الدولية عن المستوطنات واقتصادها، ووضع المستوطنات في مكانها الصحيح كعقبة أمام حل الدولتين.

ففي تقرير أعدته شعبة العلاقات الدولية في وزارة المالية، قلّلت من التأثيرات الاقتصادية السلبية لمقاطعة المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي عموما، فقد أشار التقرير، أنه في حالة مقاطعة المنتوجات الاســـتيطانية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي (والحديث ليس عن

مقاطعة بل ترميز منتجات المستوطنات)، فإن ذلك لن يسبب ضررا للاقتصاد الإسرائيلي وصادراته إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تُشكل منتوجات المستوطنات ١,٤٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي، و-٠,٤٪ من مجمل الصادرات للعالم، كما تُشكل الصادرات الزراعية للمستوطنات حوالي ٢,٤٪ من مجمل الصادرات للاتحاد الأوروبي، و-١,٥٪ من مجمل الصادرات للعالم.[٣٩] لذلك فإن الحساسية والعصبيّة الإسرائيلية من حركة المقاطعة لا تنبع من اعتبارات اقتصادية، وإنما من اعتبارات سياسية ورمزية، تسِم إسرائيل كدولة احتلال، وتؤكد على عدم شرعية المستوطنات، وتضرب الخطاب والرواية الإسرائيليين حول الموضوع الفلسطيني.

تُشكل منتوجات المستوطنات ١,٤٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي، و-٠,٤٪ من مجمل الصادرات للعالم.

استمرت حركة المقاطعة لإسرائيل في العام الماضي على كل المستويات، فعلى المستوى الأكاديمي قررت الجمعية الأميركية للأنثروبولوجيا مقاطعة المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل، ورفعت الجمعية قرارها إلى الهيئة العامة للأعضاء لإقرارها، تعتبر هذه الجمعية من أهم الجمعيات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية، فهي تضم أثني عشر ألف عضو من كل العالم منهم ثلاثون باحثا من إسرائيل، الذين حاولوا منع اتخاذ القرار المذكور دون جدوى. وقد عقب رئيس لجنة رؤساء الجامعات الإسرائيلية ورئيس معهد التخنيون في حيفا، بيرتس ليفي، على القرار: «ظاهرة المقاطعة الأكاديمية توسعت وانتشرت في السنوات الأخيرة متجاوزة الحدود الراديكالية الهامشية في الجامعات الأميركية... ستتسبب هذه الظاهرة ضررا كبيرا للبحث، الذي يعتمد على شراكات دولية، الأمر الذي سيؤثر على الصناعة، والاقتصاد والمناعة المستقبلية لإسرائيل».[٤٠] كما وقّع عشرات الأكاديميين الإيطاليين على وثيقة تؤيّد مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وتشهد الجامعات الأوروبية والأميركية حركة نشطة لدفع المقاطعة الأكاديمية وتوسيعها على مستوى اتحادات الطلبة والمحاضرين.

إضافة إلى المقاطعة الأكاديمية المباشرة والعلنية، فقد حذر رؤساء الجامعات في إسرائيل من وجود مقاطعة أكاديمية خفية للمؤسسات الجامعية الإسرائيلية، ففي جلسة خاصة في الكنيست عقدت لبحث هذا الموضوع، أشار رؤساء الجامعات إلى انتشار المقاطعة الخفية ضد إسرائيل، عبر رفض التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية، وعدم نشر مقالات علمية لباحثين إسرائيليين أو مراجعة أبحاث صادرة عن إسرائيل، دون التصريح بشكل مباشر من الأطراف الخارجية أن الأمر ناتج عن سياسة مقاطعة، ولكن يؤكد رؤساء الجامعات أن ذلك نابع من مقاطعة واضحة تجاه باحثين ومؤسسات إسرائيلية.[٤١]

على المستوى الأكاديمي، قررت الجمعية الأميركية للأنثروبولوجيا مقاطعة المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل.

إلى جانب المقاطعة الأكاديمية، فقد استمرت الشركات الاقتصادية بسحب استثماراتها من إسرائيل، حيث أعلنت واحدة من أكبر شركات البناء في العالم، وهي الشركة الإيرلندية CRH عن بيع حصتها، والتي تبلغ الربع، من الشركة الإسرائيلية «موارد

مُبادرة وتطوير»، وهي الشركة الأم لشركة «نيشر» الإسرائيلية للإسمنت. وقد أعلنت حركة المقاطعة BDS أن بيع الشـركة الإيرلندية، التي تعتبر من أكبر عشـر شركات عالمية في مجال البناء، لأسهمها، يعود إلى الضغط الذي مارسته حركة المقاطعة عليها بعد أن تبين لها أن الشركة الإسرائيلية تزود الإسمنت لجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية.[٤٢]

إلى جانب المقاطعة الأكاديمية، سحبت شركات اقتصادية استثماراتها من إسرائيل.

تبـذل إسـرائيل جهودا كبيـرة لمواجهة حركة المقاطعة، وتحسـين صورتهـا الدولية، ففي تقرير أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيسـت حـول منظومة الدعاية الدولية لإسـرائيل، أشـار إلى وجود ثمانية أجسام حكومية إسـرائيلية تعمل في مجال الدعاية الدولية: منتدى الدعاية الحكومية التابع لمكتب رئيس الحكومة، منظومة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية، وزارة الشـؤون الاستراتيجية التي أخذت على عاتقها محاربة حركة المقاطعة ونزع الشرعية عن إسرائيل، وزارة الدعاية، مكتب الإعلام الحكومي، مكتب النشر الحكومي، وحدة الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي، والمساعدات الخارجية.[٤٣]

٥ . العلاقات الخارجية-بين تعزيز تحالف الأطراف والتوتر المحدود في العلاقات مع الحلفاء

• ١.٥ العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: توتر ورهان على شراكة الحرب على «الإرهاب»

تعتبر علاقة إسـرائيل مع الاتحاد الأوروبي في العام المنصرم مركبة، وهي لا تختلف كثيرا عن مميزاتها عن السنوات السابقة، باستثناء كثافة الجهود الإسرائيلية لبناء علاقات مع دول داخل الاتحاد تتساوق مع المواقف الإسرائيلية بغية كسر قرارات بالإجماع تتعلق بإسـرائيل. فمـن جهة فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم برؤيته لحـل الدولتين وعدم الاعتراف بشـرعية الاسـتيطان في الضفة الغربية، وقد توج ذلك في قراره النهائي بوسم منتجات المستوطنات بعد نقاش ومداولات استمرت سنوات حول هذا الموضوع، مما حدا بإسرائيل إلى وقف الحوار مع الاتحاد الأوروبي بخصوص القضية الفلسـطينية. وهو القرار الذي تراجع عنه نتنياهو بعد ثلاثة شهور كجزء من محاولته إنهاء الأزمة مع الاتحاد الأوروبي، وتخفيف حدة التوتر بين الطرفين.

أقر قرار ترميز منتجات المستوطنات بغالبية كبيرة في البرلمان الأوروبي (٥٢٥ مقابل ٧٠).

أقر قرار ترميز منتجات المسـتوطنات بغالبية كبيرة في البرلمان الأوروبي (٥٢٥ مقابل ٧٠)، جاء القرار النهائي والذي اسـتمر التداول به منذ سنوات بعد قيام ستة عشر وزير خارجية (من بين ٢٨)، في نيسـان الماضي، بالتوقيع على رسـالة يطالبون فيها الاتحاد الأوروبي بسـرعة اتخاذ القرار، وكانـت هنالك دول رفضت التوقيع على الرسـالة منها اليونـان، هنغاريا، ألمانيا، قبرص، بولندا، بلغاريا وتشـيكيا. جاء رد الفعل الإسـرائيلي

على القرار متوقعا في معارضته وفي شـــكل المعارضة، والتي ربطت بين تاريخ اليهود في أوروبا وبين قرار ترميز المســـتوطنات، فقد صرح نتنياهو في أعقاب القرار، «هذا القرار غير مُبرر، وهو تشـــويه للعدل والمنطق، ويضر بالســـلام، ولا يقدمه، جذور الصراع ليست المناطق ولا المســـتوطنات، لدينا ذاكرة تاريخية ماذا حدث في أوروبا عندما قاموا بترميز منتجات اليهود».[٤٤]

استمر الاتحاد الأوروبي بنقد السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكـــن لا بد من الإشـــارة أن بعض التصريحـــات الأوروبية جاءت بهـــدف الضغط على إســـرائيل دون أن يتم تنفيذها على أرض الواقع، أو ربما أن تنفيذها سيكون مؤجلا كلما ازداد المأزق السياســـي الذي يحيط بحل الدولتين، فعلى ســـبيل المثال أطلقت جهات في الاتحـــاد الأوروبي خلال العام ٢٠١٥، تهديدا للبنوك الإســـرائيلية بضرورة إعطاء تقارير عن كل اســـتثمار أو قروض في الضفة الغربية من أجل المستوطنات والمستوطنين، وعدم الاعتراف بالشهادات الأكاديمية التي تصدر عن مؤسسات إسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك بهدف وضع قيود على البنوك الإســـرائيلية التي تســـتثمر في الضفة الغربية بشكل واضـــح، إلا أن هـــذا التهديد لم يخرج إلـــى حيز التنفيذ عبر قرار رســـمي من الاتحاد الأوروبي، وتدعي البنوك الإســـرائيلية أنها تسمعه مرارا وتكرارا خلال السنوات الأخيرة، وهو يســـتعمل من طرف الاتحاد الأوروبي لتمرير رســـائل سياســـية للقيادة الإسرائيلية لضرورة التحرك لإقامة دولة فلسطينية ووقف الاستيطان.[٤٥]

زاد التوتر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في أعقاب إقرار الكنيست قانون الجمعيات في شباط هذا العام.

كما قرر الاتحـــاد الأوروبي إخراج مناطق الضفة الغربية من كل الاتفاقيات بينه وبين إســـرائيل، ورغم الجهود التـــي بذلها نتنياهو ووزارة الخارجيـــة لتخفيف من حدة القرار الأوروبـــي إلا أن الاتحاد الأوروبي أقره، وأصدرت الخارجية الإســـرائيلية بيانا تتهم فيه الاتحاد الأوروبي بالازدواجية في التعامل مع إسرائيل.[٤٦]

وقـــد زاد التوتر بين إســـرائيل والاتحـــاد الأوروبي في أعقاب إقرار الكنيســـت قانون الجمعيات في شـــباط هذا العام، ويتعلق القانـــون بجمعيات تتلقى تبرعات مالية من دول أجنبية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، حيث يفرض القانون على هذه الجمعيات الإشارة إلـــى الجهة الداعمة لها (وهي تعليمات موجودة أصلا فـــي القوانين الحالية) ولكنه يتعلق تحديدا بجمعيات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تتلقى مساعدات من دول أجنبية، حيث أن غالبية جمعيات اليمين تتلقى مساعدات من أفراد.

وقـــد حاول الاتحـــاد الأوروبي مرارا تحذير الحكومة الإســـرائيلية من مغبة إقرار هذا القانون، لا بل أن ســـفير الاتحاد الأوروبي في إســـرائيل جاء إلى الكنيست لمنع الإقرار النهائـــي للقانون، ومع ذلك فقد أقر القانون في القراءة النهائية رغم التحذيرات الأوروبية

مــن ذلك. وعلى الرغم مــن أن هذا القانون هو محاولة من اليمين الإســرائيلي للتضييق على نشــاط جمعيات حقوق الانســان، إلا أنه أيضا يحمل رســالة للاتحاد الأوروبي في أعقاب قرار الأخير وسم منتجات المستوطنات، وفي السياق ذاته فإن إسرائيل تقوم بهدم مشــاريع موّلها الاتحاد الأوروبي وأشــرف عليها في مناطق C في الضفة الغربية، حيث أن الاتحاد يولي أهمية كبيرة لتطوير هذه المناطق لصالح الفلســطينيين باعتبارها العمق الجغرافي للدولة الفلســطينية.[٤٧] وتشير المعطيات أن إسرائيل صعّدت في العام المنصرم من هدم مبانٍ بتمويل الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٨٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤ .[٤٨]

تشير المعطيات أن إسرائيل صعّدت في العام المنصرم من هدم مبانٍ بتمويل الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٨٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤.

تتفــاوت علاقات دول الاتحــاد الأوروبي مع إســرائيل، فهنالك الــدول الناقدة بحدة للسياسات الإســرائيلية في الضفة الغربية مثل السويد، لا سيما وزيرة خارجية السويد، مرغوت فلســتروم، التي انتقدت سياســات إســرائيل بحدة كبيرة مقارنة مع نقد الاتحاد الأوروبي، وقد شنت إســرائيل عليها هجمة شرسة واتهمها البعض باللاسامية التي تعد تهمة جاهزة وســهلة لكل ناقد لإسرائيل بهذا المستوى، وهي تهمة وُجهت في فترة سابقة حتى للرئيس أوباما من قبل أعضاء كنيســت من اليمين. وهنالك دول مثل فرنســا تحاول طرح مبادرة سياسية بلهجة جديدة، محذرة إسرائيل بأنها إذا أفشلت أو رفضت المبادرة الفرنسية، فإنها ســتعترف بالدولة الفلسطينية. طبعا رفضت إسرائيل المبادرة الفرنسية، وشــبّه دبلوماسي إســرائيلي كبير الجهود الفرنسية بقوله: «هل ســتقبل فرنسا أن تعقد مؤتمر ســلام مع داعش؟».[٤٩] وهناك الدول المعارضة للاحتلال الإســرائيلي والداعمة لحل الدولتين ولكنها لا تؤيد اتخاذ خطوات ضاغطة على إســرائيل بهذا الشــأن، مثل ألمانيا، ايطاليا، وبريطانيا وأخيرا اليونان، التي فاجأ رئيس وزرائها، سيبراس (صاحب التوجهات اليسارية والناقدة لإسرائيل في السابق)، الحكومة الإسرائيلية بتوجهاته المعارضة لاتخاذ خطوات ضاغطة على إســرائيل في الشأن الفلســطيني، وذلك يعود إلى تعزيز التحالف بينهم في ســياق العداء لتركيا (انظر مبحثا خاصا حول العلاقات الإســرائيلية اليونانية في هذا التقرير).

أصدرت الحكومة البريطانية لوائح مُلزمة لكل الأجسام العامة في المملكة تمنعها من مقاطعة إسرائيل.

كما أصدرت الحكومة البريطانية لوائح مُلزمة لكل الأجســام العامة في المملكة تمنعها من مقاطعة إســرائيل أو أي دولة في منظمة التجارة العالمية، في مناقصات أو مشتريات في إطار الأموال العامة، وحسب هذه اللوائح فإن كل مقاطعة يتخذها جسم عام فعليه أن ينســجم مع السياســة الخارجية البريطانية. إلا أن اللوائح الجديدة تُؤكد من جهة أخرى أنها لا تتعارض أو تلغي التوصيات التي وجهتها الحكومة لرجال أعمال قبل عام ونصف، والتــي حذرت فيها الحكومة البريطانية من التعامل التجاري مع المســتوطنات في الضفة الغربية، وشــرق القدس وهضبة الجولان، أو شــراء عقارات من المستوطنات، كما أكدت

الحكومة أن اللوائح الجديدة لا تلغي أو تعارض قرار الحكومة بترميز مُنتجات المستوطنات في المحال التجارية في المملكة.[٥٠] تؤكد اللوائح الجديدة على معارضة الحكومة البريطانية مقاطعة إسـرائيل بينما لا تمنع مقاطعة المسـتوطنات، وجاء هذا القرار في أعقاب تزايد توجهات المقاطعة الأكاديمية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر وهو ما ترفضه الحكومة البريطانية.

وتبقى ألمانيا هي الحليف الأساسـي لإسـرائيل من بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث حصلت إسرائيل هذا العام على غواصة خامسة من ألمانيا، وتعتبر من أحدث الغواصات في العالم. وعقدت إسرائيل احتفالا خاصا مع وصول الغواصة بمشاركة، نتنياهو، رئيس الدولـة رؤوبين ريفلين، ورئيس هيئة الأركان، ايزنكـوت. وأعقب ذلك زيارة لنتنياهو وعدد من الوزراء إلى ألمانيا في شـباط الماضي وعقد جلسة عمل مع الحكومة الألمانية بحضور المستشـارة انغيلا ميركل، والتي صرحت أن حل الدولتين غير ممكن في المرحلة الحالية، وأنه يجب العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، وهو تصريح احتفل به اليمين في إسرائيل، باعتباره تعزيزا لتوجهات نتنياهو الحالية، كما أعلنت ميركل بأنها ستشرع قانونا يمنع مقاطعة إسرائيل.[٥١]

يمكن القول إن إسرائيل تراهن على غياب الإجماع في أوروبا على مقاطعتها.

في السـياق نفسـه فإن إسـرائيل تعمل على تعميق علاقتها مع ألمانيا على المستوى الشـعبي، فلأول مرة منذ بداية العلاقات الدبلوماسـية قبل خمسـين عاما، اسـتضافت إسـرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٥ وفدا شـبابيا ألمانيا ضم ٢٠٠ شاب ألماني اختيروا بعناية فائقة، واعتبرتهم وزارة الخارجية الإسـرائيلية بأنهم القيادة المستقبلية لألمانيا في كل المجالات، السياسية، الاقتصادية، الأدبية والأكاديمية. [٥٢]

يمكن القول إن إسـرائيل تراهن على غيـاب الإجماع في أوروبا على مقاطعتها، فمثلا خلال خطابه في الكنيست، قال رئيس الوزراء الايطالي، ماثيو رنتسي، «من يفكر بمقاطعة إسرائيل لا يفهم بأنه يقاطع نفسه ويخون مستقبله. لتعلم الكنيست أن ايطاليا ستقف في المقدمة من أجل التعاون، وليس من أجل المقاطعة. تاريخ الإنسـانية يدين بالكثير لشـعب إسرائيل وللشعب الايطالي....قيام دولة إسرائيل ليس منّة من المجتمع الدولي بعد الكارثة، دولة إسرائيل موجودة رغم الكارثة وستستمر بالبقاء بدعم أصدقائها في أوروبا والعالم».[٥٣]

جدول(١): الصادرات الإسرائيلية حسب المنطقة بمليارات الدولارات

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	الفرق (٪)
الاتحاد الأوروبي	١٤,٢	١٥,٢	١٥,٣	١٣,٦	١١-
الولايات المتحدة	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٧	١١	٢,٥+
آسيا	٩,٥	٩,٩	٩,٨	١١,٥	١٦+
باقي الدول الأوروبية	٣,٤	٤,٥	٤,٥	٢,٨	
أميركا اللاتينية	٢,٦٥	٢,٧٥	٢,٥	١,٨	٢٨-
إفريقيا	١,٤٢	١,٣٦	١,٣	٩٨٠	٢٥-
باقي دول العالم	٣,٨	٤,١	١,٢	١,١	

المصدر: معطيات ٢٠١٣ مأخوذة من تقرير شعبة الاقتصاد، تطورات وتوجهات في التصدير الإسرائيلي: تلخيص عام ٢٠١٤ وتوقعات ٢٠١٥، (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ٢٠١٤). ص: ١١-١٣. معطيات ٢٠١٢ مأخوذة من مشهد العلاقات الخارجية ٢٠١٣. معطيات ٢٠١٤ و-٢٠١٥ مأخوذة من: تقرير شعبة الاقتصاد، تطورات وتوجهات في التصدير الإسرائيلي: تلخيص عام ٢٠١٥ وتوقعات ٢٠١٦، (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ٢٠١٥).

فورا، بعد دخول القوات الروسية إلى الأراضي السورية، بادر نتنياهو للقاء بوتين في موسكو، وجرى اللقاء السريع في أيلول ٢٠١٥.

٥.٢ العلاقات مع روسيا: تعزيز التفاهمات في بيئة متغيرة

انطلقت العلاقات الروسية الإسرائيلية في العام الماضي من تفهم الطرفين للمصالح السياسية للبلدين في البيئة الإقليمية والدولية، ويحمل التفهم الإسرائيلي للمصالح الروسية في سورية دورا إيجابيا في توثيق العلاقة بينهما، لذلك فإن إسرائيل امتنعت سابقا عن التنديد بالحرب الروسية على جورجيا، أو ضم شبه جزيرة القرم وتدخلها في الحرب الأهلية المحدودة في أوكرانيا، مخالفة في ذلك الموقف الأميركي الرسمي الذي يعتبر روسيا تهديدا دوليا جديا في عهد الرئيس بوتين، وعاد الأمر على نفسه في التدخل العسكري الروسي في سورية عام ٢٠١٥، حيث استغلت إسرائيل ذلك لبناء تفاهمات عسكرية وسياسية مع روسيا فور تدخل الأخيرة في سورية.[٥٤]

وتعتبر إسرائيل أن التدخل الروسي الفاعل في المنطقة هو مؤشر لصعودها كقوة دولية مؤثرة على البيئة الإقليمية، إلى جانب وربما بما يفوق التأثير الأميركي، وخاصة بعد توتر علاقة الأخيرة مع حلفائها التقليديين في المنطقة. وصرح مسؤولون إسرائيليين أكثر من مرة، وخاصة وزير الدفاع يعلون، أن الولايات المتحدة تركت فراغا كبيرا في الشرق الأوسط، مما حدا باستغلال روسيا له ودخولها للمنطقة عبره. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي قد انتقد الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، واعتبر أن سياسة الجلوس على الجدار التي تتبعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تدل على ضعفها أمام التدخل الروسي.[٥٥]

فورا، بعد دخول القوات الروسية إلى الأراضي السورية، بادر نتنياهو للقاء بوتين في موسكو، وجرى اللقاء السريع في أيلول ٢٠١٥، ورافق نتنياهو في الزيارة، بشكل غير مسبوق، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، هرتسي هليفي، وانضم إليهما لاحقا رئيس هيئة الأركان، غادي ايزنكوت. هدف اللقاء إلى ترتيب التفاهمات بين البلدين في أعقاب الحضور العسكري الروسي في سورية، وأوضحت إسرائيل لروسيا بأنها لا تفضل طرفا على الآخر في الصراع الدائر في الساحة السورية.[٥٦] كما أوضحت إسرائيل مصالحها الثلاث في سورية، وتتمثل في: منع نقل سلاح متقدم من سورية إلى لبنان، منع وصول الحرب إلى حدودها وحقها في توجيه ضربات استباقية لكل تحرك عسكري ضدها، وأخيرا بناء منظومة للتنسيق تمنع الصدام بين الطائرات الروسية والإسرائيلية أو اختراق المجال الجوي الإسرائيلي.

ومما يزيد من قوة الادعاء حول وجود تفاهمات روسية إسرائيلية بالنسبة للتدخل الروسي في سورية، هو التأكيد الروسي أن حزب الله لا يحصل على أسلحة روسية متطورة. فقد أبدت إسرائيل تخوفاتها من حصول حزب الله على أسلحة روسية متقدمة بعد نشر تقارير في وسائل إعلام أجنبية عن حصول حزب الله على أسلحة روسية، الأمر الذي نفاه السفير الإسرائيلي في روسيا، زيفي حيفتس، خلال لقاء خاص واستثنائي معه في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، كما نفاه السفير الروسي في إسرائيل، والذي طمأن الإسرائيليين بأن روسيا أجرت تحقيقا داخليا في أعقاب النشر الإعلامي وتبين أن المعلومات الواردة غير صحيحة.[٥٧]

تستعمل إسرائيل سياسة مزدوجة في التعامل مع الأمم المتحدة، فمن جهة تبذل جهودا دبلوماسية حثيثة ذات طابع دعائي لتمرير مواقفها السياسية فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، ومن جهة أخرى فإنها لا تتوانى عن مهاجمتها بشكل غير دبلوماسي.

٥. ٣ العلاقة مع الأمم المتحدة: عصبية دبلوماسية

تستعمل إسرائيل سياسة مزدوجة في التعامل مع الأمم المتحدة، فمن جهة تبذل جهودا دبلوماسية حثيثة ذات طابع دعائي لتمرير مواقفها السياسية فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، ومن جهة أخرى فإنها لا تتوانى عن مهاجمتها بشكل غير دبلوماسي، كما حدث في قضية السكرتير العام للأمم المتحدة، وتدل قضية تصريحات السكرتير العام للأمم المتحدة عن حالة العصبيّة والحساسية التي تبديها إسرائيل لكل نقد على المستوى الدولي، وخاصة من أجسام مُعتبرة مثل الأمم المتحدة.

فقد صرح السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، خلال خطاب له في مجلس الأمن الذي ناقش في أواخر كانون الثاني ٢٠١٦ الأوضاع في الشرق الأوسط، أنه من الطبيعي أن يقاوم الإنسان الاحتلال، وتطرق إلى المُخطط الإسرائيلي لبناء ١٥٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية واصفا إياها بأنها: «خطوات استفزازية ستؤدي إلى

زيادة عدد المستوطنين وتُصعّد التوترات وتضرب آمال التوصل إلى تسوية سياسية... استمرار الاستيطان هو إهانة للشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي».[٥٨] في المقابل هاجم نتنياهو بشدة بان كي مون واصفا إياه بأنه يقدم دعما للإرهاب، «الشباب الفلسطيني لا يريد بناء دولة وإنما هدم دولة» مشيرا إلى أن هدف الانتفاضة الحالية هو تدمير دولة إسرائيل، وأنهم يقتلون اليهود لأنهم يهود، واصفا الأمم المتحدة بأنها: «فقدت حياديتها وقوتها الأخلاقية وأقوال السكرتير العام لا تُحسّن مكانتها». أما نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيفي حوطوبيلي، فأشارت أن «الإرهاب في باريس (ومستوطنة) عتنيئيل هو نفس الإرهاب ولا يفرق بين دم ودم».

كان الهجوم الإسرائيلي على السكرتير العام غير مسبوق في حدّته، ووصفه بدعم الإرهاب، مما حدا ببان كي مون إلى نشر مقال للرد على التحريض الإسرائيلي ضده، رد السكرتير العام على تصريحات نتنياهو الذي اتهمه فيها الأخير بدعم الإرهاب، متهما إسرائيل بأنها بدلا أن تناقش جوهر الصراع وهو الاحتلال، فإنها «يطلقون النار على الرسول».[٥٩]

تُمثل هذه الحادثة جوهر موقف إسرائيل من الأمم المتحدة، فإما أن تكون الأخيرة منسجمة مع الموقف الإسرائيلي وإما أن تُنعت بدعم الإرهاب، وربما جاء قرار إرسال داني دنون كمُمثل لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مؤشرا يحمل في طياته أيضا تحقيرا لهذه المؤسسة في فترة نتنياهو كوزير للخارجية، وتأكيدا على التوجهات الاستيطانية لحكومته.

تعتبر إسرائيل أنها باتت أكثر ثقة بنفسها في المناورة مع تركيا حول اتفاق المصالحة بين الدولتين، فتحالفها مع مصر واليونان وقبرص من جهة، وتعقيد المكانة التركية في أعقاب الأزمة السورية من جهة ثانية، يجعل إسرائيل تعتقد أنها في موقع القوة.

٥.٤ العلاقة مع تركيا: انفراج مرتقب تمليه تغيّرات البيئة الإقليمية

شهدت الفترة الأخيرة جهودا لتوقيع اتفاق مصالحة بين تركيا وإسرائيل، تقود الولايات المتحدة هذه الجهود المصالحة بين تركيا وإسرائيل، ويتابع هذا الملف بشكل خاص نائب الرئيس الأميركي، جون بايدن، الذي يتصل بقيادة الدولتين لإتمام اتفاق المصالحة. فقد التقى بايدن بنتنياهو في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لبحث اتفاق المصالحة، وبعدها سافر إلى تركيا لإكمال المشاورات حول الاتفاق.[٦٠] ويبدو من تحليل مشهد العلاقات التركية الإسرائيلية، أن إسرائيل باتت مترددة في توقيع اتفاق مع تركيا وذلك لارتباطها بتحالفات جديدة قد تعيق إتمام اتفاق المصالحة، أو تضع قيودا عليها لا تنسجم من الموقف التركي، ويدخل في هذه الارتباطات العلاقة الإسرائيلية مع مصر واليونان وقبرص، ودخلت إلى المشهد مؤخرا روسيا التي بعثت برسائل إلى إسرائيل تعبر فيه عن تحفظها من الاتفاق مع تركيا، وذلك في أعقاب التوتر بين تركيا وروسيا بعد إسقاط الأخيرة لطائرة روسية العام الماضي، وتملك روسيا أوراق ضغط كبيرة على

إسرائيل بهذا الشأن، وخاصة في المشهد السوري، ونقلت روسيا تحفظها بشكل مباشر في أعقاب زيارة قام بها مدير عام وزارة الخارجية الإسـرائيلية، دوري غولد، إلى روسيا، في شـباط الماضي لبحث الأزمة السورية. تعتبر إسرائيل أنها باتت أكثر ثقة بنفسها في المناورة مع تركيا حول اتفاق المصالحة بين الدولتين، فتحالفها مع مصر واليونان وقبرص من جهة، وتعقيد المكانة التركية في أعقاب الأزمة السورية من جهة ثانية، يجعل إسرائيل تعتقـد أنها في موقع القوة خلال المحادثات مع الطـرف التركي. ويضع كل من الطرفين شـرطان من الصعوبة تجاوزهما لإتمام الاتفاق، فإسـرائيل تطالب تركيا بوقف نشـاط حركـة حماس من أراضيها، بينما تطالب تركيا برفع الحصار عن قطاع غزة، أو تخفيفه على الأقل. وأشـارت تقارير أن وزير الدفاع الإسـرائيلي، يعلون، يتحفظ على المصالحة مع تركيا، ويضع شرطين لإتمامها، إغلاق مقر حماس في تركيا، وتسليم حماس لجثامين الجنـود لديها في قطاع غزة، حيث يقترح يعلـون أن يكون إرجاع الجثامين ضمن إطار الاتفاق مع تركيا وليس مع حماس.[٦١]

٥.٥ العلاقة مع اليونان وقبرص: تحالف جيو-سياسي جديد في إطار تحالف الأطراف

تتبنى الحكومة اليونانية الحالية موقفا داعما لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي

احتفلت إسـرائيل في العـام ٢٠١٥ بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسـية مع اليونان، ولم يأت هذا الاحتفال بسبب الذكرى فقط، بل بسبب التحول العميق في العلاقات بـين الدولتين خلال العام الماضي. حيـث تتبنى الحكومة اليونانيـة الحالية موقفا داعما لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي، فقد رفضت الحكومة اليونانية قرار الاتحاد ترميز منتجات المستوطنات. وعلى الرغم من اعتراف البرلمان اليوناني بالدولة الفلسطينية في كانون الأول ٢٠١٥، خلال زيارة الرئيس الفلسـطيني محمود عباس لليونان، إلا أن الحكومة اليونانية رفضت تبني القرار لأنها تعتبره مسّا بعلاقاتها مع إسرائيل.

تعتبـر تركيا أحد العوامـل التي عززّت من العلاقات بين إسـرائيل واليونان وقبرص، فخلال زيارته إلى اليونان في كانون الثاني ٢٠١٦، صرح وزير الدفاع الإسـرائيلي بوغي يعلـون أن تركيا تدعم الإرهاب بـدل أن تحاربه، وأن داعش يسـتفيد من المال التركي، وهاجم سياسـة تركيا بالنسـبة لسياساتها تجاه داعش، مشـيرا إلى أن تركيا سمحت للمقاتلين من عبور أراضيها إلى سـورية ودعم داعش بالمقاتلين. وأشـار يعلون أن علاقة تركيا بالإرهاب تظهر في ثلاثة أمور: شـراء النفط من داعش، السماح للمقاتلين بالعبور إلى سـورية والعراق والعودة إلى أوروبا، واحتضان مقر حماس في اسـطنبول. ووضح يعلون أن تحسين العلاقات الإسرائيلية التركية مرهون بتخلي تركيا عن علاقتها بالإرهاب، وعندها يمكن أن تكون جزءا من محور محاربة الإرهاب. هدفت الزيارة إلى تعزيز التعاون

الأمنـــي والعســـكري بين الدولتين، علـــى خلفية المواقف من تركيا ومجمـــل التغييرات في المنطقة.[٦٢]

وأعقبت زيارة يعلون لليونان، زيارة قامت بها الحكومة اليونانية لإســـرائيل، ضمت عشـــرة وزراء، برئاســـة رئيس الوزراء اليوناني تســـيبراس، حيث عقدت جلســـات عمل مع الحكومة الإســـرائيلية، والتي اعتبرت خطوة أخرى نحو تعزيز التعاون بين البلدين، والتي خرجت منها فكرة عقد القمة الثلاثية. وسبق هذه اللقاءات لقاء ثلاثي ضم مدراء عاميّ وزارات الخارجية في الدول الثلاث في منتصف كانون الأول ٢٠١٥، وهو على ما يبدو كان اللقاء المهني الذي مهّد للزيارات واللقاءات السياسية لاحقا بين الدول.[٦٣] وتجدر الإشارة أن الرئيس القبرصي نيقوس انستســـياديس زار إســـرائيل ثلاث مرات في العام ٢٠١٥، كما زار وزير الخارجية اليوناني، كوتسياس، إسرائيل في تموز الفائت، وكلها تدل على التحرك الدبلوماسي والسياسي المكثف الذي أدارته الدول الثلاث خلال العام المنصرم، بشكل لم يشهد له مثيل في تاريخ علاقاتها.

وفعلا، بعـــد بضعة أيام من زيارة يعلون لليونان وزيارة الحكومة اليونانية لإســـرائيل، عقـــد مؤتمر ثلاثي ضم نتنياهو ورئيس الحكومة اليوناني تســـيبراس، والرئيس القبرصي انستسيادس في العاصمة القبرصية نيقوسيا، أكدت على التوجه الإسرائيلي نحو تعميق الشـــراكة الاقتصادية والاستراتيجية بينهم، وثلاثتهم تربطهم علاقات متوترة مع تركيا.[٦٤] تحدث نتنياهو في اللقاء كعادته عن التاريخ والحاضر، إلا أن كلماته تعكس الأهمية التي توليها إسرائيل لهذا التقارب:

« هـــذا حدث تاريخـــي (...) إننا نقف أمام تحد من جهة وأمـــام فرصة فريدة من جهة أخرى- فرصة لتطوير أهدافنا المشـــتركة (...) تحدثنا عن عدد من الفرص للتعاون بطرائق عملية جدا، أولا الغاز، استبشـــرنا بالغاز الطبيعـــي في البحر. قررنا أن نفحص الموضوع بصورة طموحة، وتشـــكيل لجنة بين اليونان وقبرص وإسرائيل، والتخطيط لإمكانية بناء خط غاز ينقل موارد الغاز المشتركة بيننا وتصديرها إلى أوروبا عن طريق اليونان، خط غاز من إســـرائيل، قبرص ومرورا باليونان وإلى أوروبا. هذا مشـــروع طموح إضافة إلى مشاريع أخرى حول اســـتغلال موارد الطاقة، الموضـــوع الثاني هو بناء خط كهرباء تحت الماء يربط بين شـــركات الكهرباء في إســـرائيل وقبرص ولاحقا مع اليونان وذلك لإقامة سلطة كهرباء مشتركة، بالنسبة لنا هذا تغيير كبير، أيضا بالنسبة لكم».[٦٥]

في مقال كتبه اريبه مكال، الذي شغل منصب سفير إسرائيل في اليونان (خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤)، ويعمل حاليا كباحث في مركز بيغن- ســـادات للدراسات الاستراتيجية، تطـــرق إلى أهمية القمـــة الثلاثية، التي تُشـــكل حدثا فريدا في العلاقات بين إســـرائيل واليونـــان وقبرص. يقول مكال «لم يحدث هذا الحوار الدبلوماســـي في فضاء فارغ، وهو

ليـــس مفهوما ضمنـــا. لكل طرف حســـاباته وأهدافه، وفي الخلفية علاقـــة كل طرف مع تركيـــا».[٦٦] ويضيف مكال: «الظل التركي كان يرفرف في أجواء الأحداث.... الأخبار حول المباحثات بين إســـرائيل وأنقرة حول اتفاق المصالحة، بتشـــجيع من الولايات المتحدة هي التي حفزت اليونانيين والقبرصيين لتعزيز التعاون مع إســـرائيل بصورة مكشـــوفة جدا، فعلـــى الرغم من أن اليونان تدعي أن علاقاتها جيدة مع تركيا، وعلى الرغم من المباحثات بـــين قيادة الدولتـــين في محاولة لحل أزمة عمرها ٤٠ عاما في قبـــرص، فإن تركيا تُعتبر العـــدو الاحتمالي في أثينا ونيقوســـيا». في المقابل، وكما يقول مكال، «تحاول إســـرائيل تهدئة تخوفات اليونان في أن ترتيب علاقتها مع تركيا لن يكون على حســـابها، وتؤكد أن العلاقات بين الدولتين صلبة وتقف على أرضية ثابتة»... بالنســـبة لإســـرائيل يشير مكال «فإنها في حالة الفوز دائما، فتوثيق العلاقات مع اليونان وقبرص سيخلق في شرق البحر المتوسط معسكرا جيو-سياسيا جديدا، يشكل ثقلا معينا أمام تركيا، اليونان مستعدة أن تدعم إسرائيل في الاتحاد الأوروبي، وأثبتت ذلك في وقوفها على رأس المعارضين لترميز منتجات المســـتوطنات. هذا تغيير حاد في السياســـات اليونانية داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا يعطي لإسرائيل صوتين مناصرين فيه».

٥.٦ العلاقة مع الصين: الاقتصاد في مركز العلاقات

اســـتمرت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل كإطار للعلاقات السياسية، ففي تشرين الثاني دعيت إسرائيل للمشاركة كدولة شرف في مؤتمر بوجيانغ السنوي للتجديد الـــذي اقيم في شـــنغهاي، وهو أكبر مؤتمر اقتصادي للتجديد في الصين، ويشـــارك فيه حوالـــى ١٥٠٠ من كبار رجال الأعمال والاقتصاد في الصين، وترأس الوفد الإســـرائيلي النائب الســـابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة، ســـيلفان شالوم، والذي شارك بوفد ضم ثمانين شـــخصية اقتصادية وسياسية. جاءت المشاركة الإسرائيلية في إطار الجهود التـــي بذلها المنتدى الصيني الإســـرائيلي للتجديد، والذي ســـيعقد مؤتمرا خاصا به في إسرائيل خلال العام ٢٠١٦ .[٦٧]

وفي كانون الأول ٢٠١٥، زار وفد اقتصادي صيني رفيع المستوى إسرائيل بدعوة من وزارة الخارجية والســـفارة الإســـرائيلية في الصين، وخلال زيارته التقى الوفد مع رجال أعمال إســـرائيليين، ومع رئيس الدولة السابق شمعون بيرس، وينتمي الوفد الصيني إلى منظمة China Entrepreneur club (CEC) التي تهتم بالتجديد الاقتصادي والبيئي، وهي تضم النخبة الاقتصادية الصينية وأقيم عام ٢٠٠٦ بواســـطة رجال أعمال ودبلوماســـيين صينيين لتطوير المبادرات الاقتصادية والتطوير.

وقد اعتبرت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذا اللقاء حلقة من العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي والتطوير، واعتبرت الزيارة اعترافا من الصين بالتطوير والبحث في إسرائيل.[٦٨]

تجدر الاشارة أن إسرائيل انضمت كعضو مُؤسّس في البنك الدولي الذي أسسته الصين الذي يسمى «البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية» (Asian infrastructure investment bank)، والذي يضم عضوية ٥٧ دولة في العالم. الأمر الذي يفتح المجال لشركات إسرائيلية للمشاركة في مشاريع بُنى تحتيّة في أنحاء العالم.

٥.٧ العلاقة مع الهند: تعاون يتحول إلى تحالف

بالنسبة للعلاقة مع الهند، فقد بدأت العلاقات بين البلدين تأخذ منحى تحالف بدل تعاون، وقد وضحنا تحولات العلاقة مع الهند نحو ذلك في التقرير السابق، بعد صعود نيرديرا مودي للحكم. وقد أشار نتنياهو إلى تبلور هذا التحالف مع الهند، خلال خطابه في مؤتمر هرتسليا في حزيران ٢٠١٥، والذي خصّص فيه مكانا خاصة للهند، قائلا: «وهنالك دولة أخرى تنفتح علينا بسرعة، وهي الهند، أنا ورئيس حكومة الهند التقينا قبل عام في الأمم المتحدة، وأستطيع أن أخبركم أنه عندما تم انتخاب مودي أردت أن أبارك له، وقد تلقي اتصالي، وكان ذلك بعد ساعة وأربعين دقيقة من إعلان نتائج الانتخابات، وذلك رغم أنه كان هنالك الكثير من المباركين له في الانتظار، وعندما انتخبت أرسل لي رسالة «مبروك لصديقي بيبي» باللغة العبرية، بيننا علاقة صداقة منذ سنوات طويلة».[٦٩]

استمرت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل كإطار للعلاقات السياسية.

وذكر نتنياهو أن إسرائيل والهند أرسلتا أكبر بعثتين للإنقاذ إلى نيبال، وساعدت الهند بعثة إسرائيل على إنقاذ إسرائيليين كانوا هناك، ووصف نتنياهو محادثة تمت بينه وبين مودي في أعقاب ذلك: «هاتفته وقلت له أريد شكرك، قال لي: أنا من يريد أن أشكرك– الشراكة بين الهند وإسرائيل هي نموذج للأخوة بين الأمم، هكذا قال لي، وأضاف: أريد إنجاز ثورة الألوان الأربعة، هكذا سماها، الأخضر يعني الزراعة، الأبيض يعني منتجات الحليب، الأزرق أي الماء، والأصفر إذا لم اخطأ يقصد بها الطاقة الشمسية، وقال إن لكل واحدة أسس للثورة، هنالك حاجة ملحة للتعاون مع إسرائيل، هكذا قال. «ملحة»، هو أساس للصداقة الشخصية بيننا منذ سنوات طويلة».[٧٠]

كما جاءت زيارة رئيس الهند لإسرائيل، لأول مرة في التاريخ، في تشرين الأول ٢٠١٥، خطوة جديدة في تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين. فقد زار الرئيس الهندي باراناب موكهيرجي إسرائيل، والتقى خلالها مع رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وحصل

على شهادة دكتوراه فخرية من الجامعة العبرية، كما أنه ألقى خطابا في الكنيست، جسّد تعزيز العلاقات بين البلدين لا سيما بعد صعود الحزب اليميني القومي برئاسة نرنديرا مودي للحكم، والتي فصلناها بشكل خاص في التقرير السابق.[٧١] وفي خطابه أمام الكنيست أشار إلى الموضوع الفلسطيني وتبنى وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة لتدويل الصراع، وهو ربما يفسر امتناع الهند عن تأييد القرار في مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية، حيث قال الرئيس الهندي: «تؤمن الهند بأنه لا يوجد طريق لحل المشاكل إلا بواسطة المفاوضات والحوار، نعلم أن المبنى الإداري للأجسام الدولية غير فاعل كفاية وغير قادر لفرض قراراتها، على الأمم المتحدة أن تتغير لكي تواجه تحديات اليوم».[٧٢]

إلى جانب الزيارة التاريخية لرئيس الهند، فمن المتوقع أن يزور مودي إسرائيل في العام الحالي، مُسجلا لحظة تاريخية في العلاقات بين البلدين، حيث لم يزر إسرائيل أي رئيس حكومة هندي منذ استقلال الهند، ومن المتوقع أن تُتوّج هذه الزيارة بتوقيع صفقة عسكرية بين البلدين بقيمة ثلاثة مليارات دولار، حيث تنوي الهند شراء أسلحة إسرائيلية بهذه القيمة، وهي أكبر صفقة أسلحة بين البلدين منذ بدء التعاون العسكري بينهما.[٧٣]

٥.٨ العلاقة مع اليابان: تعاون هادئ يتنامى

شهدت العلاقات الإسرائيلية اليابانية نموا في السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت اليابان تحرص على إبقاء العلاقات مع إسرائيل على «نار هادئة»، بات تعزيز العلاقة بين البلدين وخاصة في الجانب الاقتصادي واضحا، وتحرص الحكومة اليابانية الجديدة ذات التوجهات اليمينية على إبرازه. وقد برزت هذه العلاقة النامية خلال مهرجان الابتكار DLD الذي أقيم في تل أبيب ويهتم بمجال الصناعات التكنولوجية، وقد شارك فيه ٣٠٠٠ شخص من ٥٣ دولة في العالم، وهو يمثل بنظر الحضور اعترافا بالمكانة التي تلعبها إسرائيل في هذا الحقل.[٧٤] وقد ظهر من بين الحضور التمثيل الياباني المُميّز. فقد تكوّن الوفد الياباني من ٢٠ اتحادا اقتصاديا ومنها شركة سوني. وفي هذا السياق، قالت، كيرن روزنر، مديرة مكتب التجارة الإسرائيلي الياباني الذي يعمل منذ عام ١٩٥٦ أن «ممثلي التجارة والصناعة الإسرائيليين الذين يعملون في اليابان يعتقدون أن هنالك دماء جديدة تتدفق في العلاقات الاقتصادية بين البلدين مع السياسة الجديدة لرئيس حكومة اليابان»، وأضافت، «كان هنالك دائما علاقات اقتصادية بين البلدين ولكنها تمت بالسر، وكان حجم التبادل قليلا بالنسبة لمكنون هذه العلاقة، وعندما كان يجري تعاون بين الحكومتين، كان يُطلب من الإسرائيليين أن يحافظوا على مستوى منخفض فيها وبدون الجهر بها».[٧٥] وحول تطور العلاقة بين البلدين، قالت

روزنر: «في السـنة الأخيرة نشـهد تغييرا في التوجه الياباني، فهنالك اهتمام من اتحادات وشركات ضخمة يابانية بالابتكارات الإسرائيلية ونحن مهتمون بالمعرفة والخبرة اليابانية... ومن المتوقع تعزيز هذه العلاقات على خلفية الألعاب الأولمبية التي سـتجري في طوكيو عام ٢٠٢٠، والحاجـة اليابانية للمعرفة المتجددة التي تعطي أجوبـة لجماهير الألعاب». وتعتقد اليابان أن إسرائيل ستكون إحدى الدول التي ستستفيد منها اليابان في هذا المجال.

إجمال: إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف

تميزت الدبلوماسية الإسرائيلية في العام المنصرم بدخول توجه اليمين الاستيطاني وحتى الديني إلى السلك الدبلوماسي، وتمثل ذلك في سلسلة من التعيينات التي اتخذها نتنياهو، بوصفه وزيرا للخارجية، لشخصيات تتماهى مع أفكار اليمين المتطرف في إسرائيل. يتماهى هذا التوجه مع صيّرورة سيطرة اليمين على مفاصل الدولة ومنها السلك الدبلوماسي، ونقل خطاب اليمين (غير الدبلوماسي) إلى الساحة الدولية الدبلوماسية الرسمية، وضمن مشروع تغييـر النخب القديمـة بنخب جديدة تتماهى مع توجهات الحـزب الحاكم. ومما دفع بهذا الإجراء، باعتقادنا، هو انخراط دبلوماسيين سابقين إما بتوجهات ناقدة للسياسات الحكومة على المستوى الدولي، وإما اندماجهم بحركات احتجاج فاعلة ضد السياسات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأراضي الفلسـطينية المحتلة، مما حـدا بنتنياهو إلى التفكير مُجدّدا ببناء نخب دبلوماسية جديدة تتماهى مع اليمين في الحكم وأيديولوجيته.

سـاهم الاتفاق النووي مع إيران إلى تغيير البيئة الإقليمية، وتحاول إسرائيل درء مخاطر هذا التغيير، وجلب منافعه. وستلعب هذه التغيرات دورا في صياغة التوجهات الإسرائيلية في السنوات القادمة، وعلى رأسها تعزيز من فكرة تحالف الأطراف وتوسيعه ليشمل دولا جديدة.

يشـير مشـهد السياسـة الخارجية لإسـرائيل في العام المنصرم إلى ما يمكن تسميته «إخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف»، وتتمثل هذه المعادلة في النقاط التالية:

- **إخفاقات المركز:**

١. أخفقت السياسـة الخارجية الإسـرائيلية في الربط بين الإرهـاب العالمي والمقاومة الفلسـطينية، فالعالم عموما، والدول الأوروبية، خاصة، لم تتبن الرواية الإسـرائيلية بأن الإرهاب هو واحد، هويته واحدة ودوافعه واحدة، ولم يتم تبنى خطاب نتنياهو في اعتبار المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي مُوجهاً لقيّم الغرب وثقافته.

٢. أخفقت الدبلوماسـية الإسـرائيلية في الرهان على تحول فـي الموقف الأوروبي من المسـألة الفلسـطينية نتيجة الهجمات الإرهابية التي ضربت القارة الأوروبية، وجاء

الاخفاق في طرح فرنسا لمبادرتها لعقد مؤتمر دولي لإيجاد حل للصراع بين الطرفين يكون واضح المعالم ينتهي بإقامة دولة فلسطينية، وإعلانها عن نيتها الاعتراف بدولة فلسطين في حالة إخفاق أو إفشال المبادرة. وتعتبر فرنسا تجسيدا لهذا الاخفاق كونها الدولة الأوروبية التي تعرضت لهجمات إرهابية قاسية في السنوات الأخيرة، كما اعترف الفاتيكان بدولة فلسطيني، وأقر الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي ترميز مُنتجات المستوطنات، ورفض البرازيل لأوراق اعتماد داني ديان المستوطن كسفير لإسرائيل لديها.

٣. أخفقت إسرائيل في التأثير على- أو منع- الاتفاق النووي مع إيران، وأخفقت في إفشال الاتفاق في الساحة الداخلية الأميركية، ما جعلها تتكيّف معه وتعتمد سياسة جديدة تطالب الدول الست بالالتزام بتطبيق إيران للاتفاق والحصول على امتيازات وضمانات أميركية عسكرية ومالية مقابل ذلك.

٤. أخفقت إسرائيل في وقف تيار المقاطعة في العالم، ويظهر أن حركة المقاطعة تزداد قوة وتسجل نجاحات جديدة حتى في الساحة الأميركية، وباتت المقاطعة توضع في رأس سلم أولويات الدبلوماسية الإسرائيلية للخطورة التي توليها إسرائيل لهذه الحركة على الجانبين السياسي والرمزي.

نجاحات الأطراف:

١. استمرت إسرائيل في تعزيز سياسة الأطراف، وظهر ذلك في التحالف مع اليونان وقبرص بشكل واضح، وتحول العلاقات مع الهند إلى تحالف استراتيجي يسجل نجاحات متراكمة بعد صعود الحزب اليميني القومي في الهند قبل عامين. وتعزيز العلاقات مع الصين وبعض الدول الآسيوية عبر التعاون الاقتصادي في الأساس.

٢. استمرار التوغل الإسرائيلي في الساحة الأفريقية، حيث توطّد إسرائيل علاقاتها مع دول القارة تحت طائلة الإرهاب الذي يضرب عددا من الدول الأفريقية، والمساعدات العسكرية التي تقدمها إسرائيل لهذه الدول، أو عبر الشركات الإسرائيلية الخاصة في مجالات الزراعة، والبنية التحتية والتكنولوجيا.

٣. البيئة الإقليمية غير المستقرة، ترى إسرائيل أن هذه البيئة تمنحها فرصة لتكون لاعبا إقليميا مهما ومقبولا نتيجة لتقاطع المصالح بينهما وبين دول عربية في سياق لجم النفوذ الإيراني في المنطقة، وحصولها على شرعية روسية للحفاظ على مصالحها الأمنية في الأزمة السورية.

الهوامش:

١. دوري غولد، **المعركة على القدس: التحدي السياسي لإسرائيل**، تل ابيب: منشورات يديعوت، ٢٠٠٨ (بالعبرية).

٢ رون ديرمـــر (١٩٧١–) كاتب وصحافي عمل في جريدة الجيرزاليم بوســت، ســبق وكتب خطابات ناتان شيرانســكي ولاحقا خطابات نتنياهو، عمل مستشارا لنتنياهو حين كان وزيرا للمالية في حكومة شارون ٢٠٠٣ ولاحقا عينه نتنياهو مندوبا اقتصاديا في واشنطن، شغل منصب مستشار لنتنياهو في انتخابات ٢٠٠٩ السابق. للمزيد حول مواقفه انظر/ي زاكي شالوم . «سفير إسرائيل في الولايات المتحدة عن علاقة الدولتين» مباط عال . عدد ٥٥٠ ب ١٨, أيار ٢٠١٤.

٣ للمزيد انظر/ي . يوســي البر، **دولة معزولة: البحث الإسرائيلي السري وراء حلفاء في المنطقة**، (بني براك: منشــورات مطر، ٢٠١٥). (بالعبرية).

٤ . مهند مصطفى، مصدر سبق ذكره.

٥ . غيلــي كوهن، إســرائيل تزود عتادا للتنصت على معارضي النظام في الحرب الأهلية في جنوب الســودان، **هآرتس**، ٢٠١٥/١/٢٧، ص: ١.

٦ . مهند مصطفى، «مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: سياسة إدارة الأزمات،» في: هنيدة غانم (محررة). **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤**، رام الله: مركز مدار، ٢٠١٥، ص: ١٠١–١٣٧.

٧ . في هذا المؤتمر افتتح خطابه بالتالي : «تشــترك إســرائيل وفرنســا بنفس القيم التي يريد الإرهابيون أن يدمروها، الحرية، المساواة، التعددية، التســامح، والديمقراطية. الإرهابيون الذين قتلوا أناســا أبرياء في باريس ارتكبوا الخطأ نفسه الذي ارتكبه أشباههم الذين يقتلون الأبرياء في إسرائيل، هم لا يفهمون أن هذه القيّم المشتركة هي مصدر قوتنا، وهي القوة التي سنظهرها للتغلب على الألم وعلى خسارتنا والقوة التي سنُظهر لهزيمة استبداد الإرهابيين، الاستبداد الذي يريدون فرضه على ثقافتنا، التي تتعزز كل الوقت، وتتجاوز كل امتحان وتنتصر على كل تحدي... علينا أن نفهم أن التحريض المتطرف والكذب يُغذّيان الإرهاب، ولأولئك الذين يلتزمون بالســلام عليهم محاربة التحريض، عليهم قول الحقيقة. إذا كان الرئيس عباس ملتزما بالســلام، عليه وقف تحريض شــعبه ضد إسرائيل ويبدأ بالتنديد بقتل الأبرياء في إسرائيل، علينا اليوم أن نُركز على الأمن ليس فقط لأمم العالم، وإنما للعالم نفسه، وكما لإسرائيل دور ريادي في محاربة الإرهاب، نحن نحمل دورا رياديا في مواجهة تغيرات المناخ .» انظر/ي وزارة الخارجية الإسرائيلية، **خطاب رئيس الوزراء نتنياهو في قمة المناخ في باريس**، ٢٠١٥/١١/٣٠، انظر الرابط للخطاب على موقع وزارة الخارجية: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM_Netanyahu_addresses_Paris_Climate_Conference_301115.aspx

٨. وزارة الخارجيــة الإســرائيلية، انظر الرابــط للقاء بين الزعيمــين علــى: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/Italian_PM_Matteo_Renzi_arrives_in_Israel_220715.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥).

٩ . وزارة الخارجية الإسرائيلية، **التقرير السنوي حول تنفيذ قانون حرية المعلومات للعام ٢٠١٤**، القدس: ٢٠١٤. (بالعبرية).

١٠. بــراك ربيد، «نتنياهو: يتم صياغة اتفاق ســيء مع إيــران: أنا مصمم على الخطابة في الكونغرس،» **صحيفة هآرتس**، ٢٠١٥/٢/٩، ص:١. بالعبرية.

١١. اميلي لنداو وشمعون شطاين، «إسرائيل واتفاق النووي مع إيران: تاريخ فشل معروف مسبقا،» **مجلة «مباط عال»** (رؤية من أعلى)، العدد ٧٣٥. بالعبرية.

١٢. عاموس يدلين،» جاء الوقت لبلورة اتفاق مواز بين إســرائيل والولايات المتحدة الأميركية،» **مجلة «مباط عال»** (رؤية من أعلى)، العدد ٧٤٠. ص:١. (بالعبرية).

١٣. يعقوب عميدرور، **التطورات الممكنة في أعقاب توقيع الاتفاق مع إيران**، رمات غان: مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥. (بالعبرية).

١٤. Efraim Inbar, Six Strikes Against the Nuclear Deal with Iran, Rmat-Gan: BESA, 2015.

١٥. شــاؤول شــاي، «**الاتفاق النووي مع إيران: التكيف لواقع جديد**،» **مجلة Israel Defense**، ٢٠١٥/٧/١٦، انظر الرابط: http://www.israeldefense.co.il/he/content/، (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٩/٨). بالعبرية.

١٦. براك ربيد، بوتين يلغي قرار منع بيع أســلحة S300 لإيران، **هآرتس**، ٢٠١٥/٤/١٣، انظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2612869 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٩/٩). بالعبرية.

١٧. افي بار–ايلي،» وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي (الإســرائيلي) يرفضون الرد على فشــلهم في تنبؤ اكتشاف الغاز في مصر،» **مجلة ذا ماركر**، ٢٠١٥/٩/٦، ص: ٣. (بالعبرية).

١٨. موقع nana10، نتنياهو عن شروط الرقابة على مواقع الانترنت: «للإيرانيين سيكون وقت لرمي السموم في المرحاض»، ٢٠١٥/٧/١٥، انظر الرابط: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1137641 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٩/٦).

١٩. لنداو وشطاين، مصدر سبق ذكره.

٢٠ . براك ربيد، «نتنياهو ليهود أميركا: بغض النظر عن مواقفكم السياسية: اخرجوا وعارضوا الاتفاق،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٨/٤، ص:١.

٢١ . براك ربيد، «نتنياهو: هنالك تحرك، كل يوم يمر، معارضة الأميركيين للاتفاق تزداد»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/٣٠، ص:٤.

٢٢ . Ami Ayalon, Israel in a Post-Deal World, International New York Times, 8/9/2015, p.11.

٢٣ . عاموس يدلين، بلورة اتفاق مواز... مصدر سبق ذكره.

٢٤ . من الشخصيات الأمنية المهمة التي تحدثت بهذه الروح، رؤساء جهاز الشاباك السابقون: يوفال ديسكن، عامي ايالون، كارمي غيلون، يعقوب بيري. رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يدلين. رؤساء الموساد السابقون: مئير دغان، افرايم هليفي. كما كشفت التسريبات لبراك معارضة رئيس هيئة الأركان السابق غابي اشكنازي لتوجه نتنياهو.

٢٥ . أمير اورن، «وثيقة استراتيجية الجيش كُشفت للجمهور بدون تحفظ،» صحيفة **هآرتس**، ٢٠١٥/٨/١٣، ص:١.

٢٦ . Ami Ayalon, Ibid.

٢٧ . افنير غولوب وايوان الترمان، **الاتفاق النووي مع إيران: تأملات وتقديرات**، تل ابيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥. (بالعبرية).

٢٨ . براك ربيد، «فجوات عميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة حول حجم اتفاق المساعدات،» **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٤، ص: ١+٤.

٢٩ . براك ربيد، «يعلون: نلتقي مع ممثلي دول الخليج في غرف مغلقة،» هآرتس، ٢٠١٦/٢/١٥، ص:١+٤.

٣٠ . انظر نص خطاب نتنياهو في مؤتمر هرتسليا على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM-Netanyahu-Herzliya-Conference-090615.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/١).

٣١ . وزارة الخارجية الإسرائيلية، افتتاح السفارة الإسرائيلية في مصر، ٢٠١٥/٩/٩، انظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2015/Pages/Reopening-Israel-Embassy-Cairo-090915.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢).

٣٢ . براك ربيد، «مصر طلبت من إسرائيل توضيحات بشأن اتفاق المصالحة مع تركيا،» **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٧، ص:١.

٣٣ . براك ربيد، م.س

٣٤ . غيلي كوهن، «سلاح الجو أجرى تدريبا قتاليا مع الولايات المتحدة والأردن في نيفادا،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٩/٦، ص: ٦.

٣٥ . جاكي خوري، «عبد الله ملك الأردن يرفض استقبال مكالمات هاتفية من رئيس الحكومة نتنياهو،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٩/٢٥، ص: ٧.

٣٦ . براك ربيد، «عملية وضع الكاميرات في جبل الهيكل لا تزال عالقة لأشهر بسبب خلافات بين إسرائيل والأردن،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٢/٧، ص:١+٤.

٣٧. نوعا شبيغل وعاموس هرئيل، «الجيش الإسرائيلي ضرب في سورية كرد على إطلاق خاطئ للجولان،» **هآرتس**، ٢٠١٥/١٠/١٤. ص: ١٠.

٣٨. تسيفي مغين واودي ديكل، «هل توجد فرص لإسرائيل في التدخل الروسي في سورية؟،» في مجموعة مؤلفين، **التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥-٢٠١٦**، تل ابيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥، ص:٥٧-٥٩.

٣٩. شعبة العلاقات الدولية، اقتصاد إسرائيل على خلفية حملة نزع الشرعية، القدس: وزارة المالية، ٢٠١٥، ص: ٦+٩. (بالعبرية).

٤٠. موشيه شطاينمتس، «الجمعية الأنثروبولوجية الأميركية أقرت مقاطعة أكاديمية على إسرائيل،» موقع والا، ٢٠١٥/١١/٢٢، انظر الرابط: http://news.walla.co.il/item/2908669 (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١/٣٠).

٤١. يردين سكوب،» رؤساء الجامعات وباحثون في الكنيست: هنالك مقاطعة أكاديمية خفية على إسرائيل،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/١٧، انظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2662627 (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١/٢٨).

٤٢. ايتمار ايخنير ودنيال بتيني، هل خضعوا للمقاطعة؟ شركة البناء الايرلندية CRH تبيع أسهمها في إسرائيل، **موقع كلكاليست**، ٢٠١٦/١/١٢، انظر الرابط: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3678202,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/٢/٤).

٤٣ . مركز البحث والمعلومات، وصف وتحليل ميزانية أجسام الدعاية الحكومية في إسرائيل، (القدس: الكنيست، ٢٠١٥). (بالعبرية).

٤٤. ايتمار ايخنر، «بغالبية كبيرة، أوروبا مع ترميز منتجات المستوطنات،» موقع Ynet، ٢٠١٥/٩/١٠، انظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4699802,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/٢/٢١).

٤٥. تومر فارون، «اقتراح أوروبي: قيود على البنوك الإسرائيلية التي تستثمر خارج الخط الاخضر،» **موقع كلكاليست**، ٢٠١٥/٧/٢٢، انظر الرابط: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3665072,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/٢/٤).

٤٦. وزارة الخارجية الإسرائيلية، الاتحاد الأوروبي يقرر أن يميز ضد إسرائيل فقط، ٢٠١٦/١/١٩، انظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2016/Pages/Foreign_Ministrys_response_to_the_EU_decision_190116.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥).

٤٧. براك ربيد،» محادثات سرية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي لإنهاء الأزمة السياسية،» **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٠، ص:١+٦.

٤٨ . عميرة هس، «الدولة زادت بشكل كبير من هدم مبان فلسطينية في الضفة،» **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٩، ص: ١+٤.

٤٩ . براك ربيد وجاكي خوري، «إسرائيل رفضت المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر لتحديد المفاوضات،» **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٣١، ص: ١.

٥٠. براك ربيد، «حكومة بريطانيا تمنع أجساما عامة من فرض مقاطعة على إسرائيل،» **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٨، ص: ٤.

٥١. شلومو سيزنا،» ميركل: ليس هذا الوقت لحل لدولتين،» **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٦/٢/١٧، ص:١.

٥٢. انظر تفاصيل الزيارة في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٥/١١/٢٩، على الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2015/Pages/Israel_Foreign_Ministry_brings_the_200_most_promising_young_German_271115.aspx

٥٣ . اقرأ نص خطاب رئيس الوزراء الإيطالي على موقع وزارة الخارجية، يجب التأكيد أيضا أن الرئيس الإيطالي شدد على حقوق الفلسطينيين في خطابه والتزامه بحل الدولتين وإنهاء المعاناة الفلسطينية، انظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/Italian_PM_Matteo_Renzi_arrives_in_Israel_220715.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/٢/٢).

٥٤ . عوديد عيران وتسفي مغين، «إسرائيل وتدخل القوى الدولية في الشرق الاوسط،» في: مجموعة مؤلفين: **تقييم استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥-٢٠١٦**، تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥، ص:٢٧-٣٣.

٥٥ . براك ربيد، كيري: «توجهات اليوم تقود إلى واقع الدولة الواحدة، لا يمكن أن نخدع أنفسنا»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١٢/٦، ص:١+٥.

٥٦. عاموس هرئيل، «نتنياهو وبوتين يلتقيان اليوم، طائرات قتالية روسية متقدمة رصدت في سورية،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٩/٢١، ص: ١.

٥٧ . Barak Ravid, «Russia Promises Israel no Weapons going to Hezbollah in Syria,» **Haaretz**, 2/2016/1, p. 1.

٥٨ . يهونتان ليس، «بان كي مون: طبيعة الإنسان أن يجابه الاحتلال، نتنياهو: إنه يقدم دعما للإرهاب،» **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٢٧، ص: ٤+١.

٥٩ . Ban Ki-moon, «Israel Should not Shoot the Messenger,» International New York Times, 2/2/2016, p. 6.

٦٠ . براك ربيد، «بايدن ونتنياهو تحدثوا حول مباحثات المصالحة بين إسرائيل وتركيا،» **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٣١، ص: ٥.

٦١ . براك ربيد، «مكتب نتنياهو: هنالك تقدم في محادثات المصالحة بين إسرائيل وتركيا،» **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٢، ص: ١١. وأيضا: Barak Ravid, Ya`alon,» Turkey Deal Must Bring Back Soldier`s Bodies from Gaza,» **Haaretz**, 11/2/2016, p. 1.

٦٢. غيلي كوهن،» يعلون: تركيا تساعد داعش بدل أن تحاربه،» **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٢٧، ص: ٤.

٦٣. انظر تفاصيل لقاء المدراء العامين للدول الثلاث في كانون الأول على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعبرية والإنكليزية، على الرابط التالي لوزارة الخارجية: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2015/Pages/JOINT_STATEMENT_SECRETARIES_GENERAL_OF_THE_MINISTRIES_OF_FOREIGN_AFFAIRS_161215.aspx64. حول تفاصيل اللقاء انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الرابط : http://mfa.gov.il/MFAHEB/Pages/default.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٣١).

٦٥. انظر نص خطاب نتنياهو الكامل على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، على الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/Trilateral_meeting_between_Israel_Greece_and_Cyprus_280116.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١/٣١).

٦٦. اربيه مكال، قمة إسرائيل–اليونان– قبرص: ولادة معسكر جيوسياسي، **هآرتس**، ٢٠١٦/١/٣١، ص: ٥.

٦٧. وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر الرابط لتفاصيل حول المنتدى والمؤتمر على الرابط، http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2015/Pages/Israel_guest_of_honor_at_the_great_innovation_in_China_271015.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٥).

٦٨. بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية حول الزيارة، انظر تفاصيل البيان على رابط موقع وزارة الخارجية: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2015/Pages/Chinese_business_leaders_visit_in_Israel_021215.aspx

٦٩. انظر نص خطاب نتنياهو في مؤتمر هرتسليا على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM-Netanyahu-Herzliya-Conference-090615.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/١).

٧٠. المصدر السابق.

٧١. مهند مصطفى، مصدر سبق ذكره.

٧٢. يهوناتان ليس، «نتنياهو للرئيس الهندي الذي يزور إسرائيل: أنا أريد السلام ولكن على الإرهاب أن يتوقف،» هآرتس، ٢٠١٤/١٠/١٤، انظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/١,٢٧٥١٨٧١ (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١/١).

٧٣. Ora Coren,» India Reportedly Ready to Buy as Much as 3$ Billion in Arms from Israeli Companies,» Haaretz, 11/2/2016, p. 7.

٧٤. عنبال اورباز، شركات ضخمة، ستارت أب ومستثمرون– الاهتمام بالهايتك الإسرائيلي يصل الذروة، ذا ماركر، ٢٠١٥/٩/٨، ص: ٢٦

٧٥ . المصدر السابق.